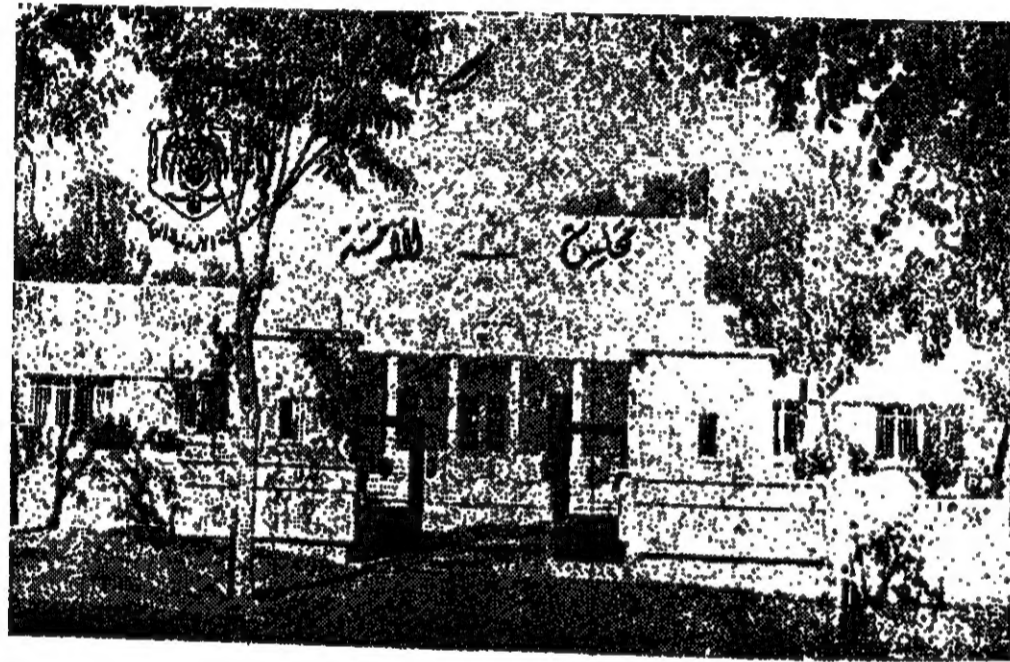


هكذا من الأصل



مجلس النواب المصرية

مذكرات ومناقشات مجلس الأمة المصري السابع

العدد ١٠ : الأحد : ١ شوال سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ٢٤ شباط سنة ١٩٦٣ م . المجلد ٧

مجلس النواب

الجلسة التاسعة يوم الثلاثاء في ١٩ شباط سنة ١٩٦٣

تجزيات الأعمال

صفحة

٥٤٩

٥٤٩

٥٤٩

(ووفق عليه)

(ووفق على قبول المعلقة)

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ - بركة معلقة من السيد نجيب الأحمد

٣ - تلاوة الكتب الواردة :

صفحة

٥٤٩

أ - كتاب مدير عام سلطة المياه المركزية رقم (٧١٥)
جواباً على الاقتراح رقم (٨) المقدم من نائب
نابلس الدكتور حاتم أبو غزاله .

ب - كتاب مدير سلطة المياه المركزية رقم (٧١٣) جواباً
على الاقتراح رقم (١٠) المقدم من نائب الكرك
السيد محمد المعاطه .

ج - كتاب مدير سلطة المياه المركزية رقم (٧١٩) جواباً
على الاقتراح رقم (١١) المقدم من نائب عمان السيد
احمد اللوزي .

د - كتاب سلطة المياه المركزية رقم (٧٨٤) جواباً على
الاقتراح رقم (١٦) المقدم من نائب السلط السيد
محمد الخشمان .

هـ - كتاب معالي وزير المواصلات رقم (٣٣٠٩) جواباً
على الاقتراح رقم (١١) المقدم من نائب عمان السيد
احمد اللوزي .

ز - كتاب معالي وزير الاشغال العامة رقم (١٥٢٣)
جواباً على الشكوى رقم (١٤) .

• خارج عن جدول الاعمال تكرار هذا السيد اسماعيل حمادي بموضوع الاعتراف بالرفع في العراق .

(اتخذ المجلس علماً بهذه الاجابات وتقرر دعوة مدير السلطة
للمجلس لتناقشته في جلسة قادمة .)

(اتخذ المجلس علماً بالجواب)

(اتخذ المجلس علماً بالجواب
وسيلغى مقدم الشكوى)

٤ - الاقتراحات :

صفحة

٥٥٢

١ - اقتراح برغبة رقم (٦١) مقدم من نائب جنين
السيد عبد الرحيم جرار .

٢ - اقتراح برغبة رقم (٦٢) مقدم من نائب رام الله
السيد علي الرحيمي .

٣ - اقتراح برغبة رقم (٦٣) مقدم من نائب رام الله
السيد علي الرحيمي .

٤ - اقتراح برغبة رقم (٦٤) مقدم من نائب رام الله
السيد علي الرحيمي .

٥ - اقتراح برغبة رقم (٦٥) مقدم من النائبين السيدين
ابراهيم كريشان ويوسف العظم نواب منطقة معان .

٦ - اقتراح برغبة رقم (٦٦) مقدم من النائبين السيدين
ابراهيم كريشان ويوسف العظم نواب منطقة معان .

٧ - اقتراح برغبة رقم (٦٧) مقدم من النائبين السيدين
ابراهيم كريشان ويوسف العظم نواب منطقة معان .

٨ - اقتراح برغبة رقم (٦٨) مقدم من النائبين السيدين
ابراهيم كريشان ويوسف العظم نواب منطقة معان .

٩ - اقتراح برغبة رقم (٦٩) مقدم من نائب اربيد
السيد عبد الحميد الشريدة .

١٠ - اقتراح برغبة رقم (٧٠) مقدم من نائب اربيد
السيد عبد الحميد الشريدة .

(اتخذت هذه الاقتراحات للحكومة رأياً)

هكذا من النص

صفحة

٥٥٦

١١- اقتراح برغبة رقم (٧١) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة.

٥٥٧

١٢- اقتراح برغبة رقم (٧٢) مقدم من نائب اربد السيد سامي حداد.

٥٥٧

١٣- اقتراح برغبة رقم (٧٣) مقدم من النائبين السيدين الدكتور عواد محمود عواد وحافظ الحمد الله نواب منطقة طولكرم.

٥٥٨

١٤- اقتراح برغبة رقم (٧٤) مقدم من نائب رام الله السيد علي الرعي.

٥٥٨

١٥- اقتراح برغبة رقم (٧٥) مقدم من نائب رام الله السيد علي الرعي.

٥٥٩

١٦- اقتراح برغبة رقم (٧٦) مقدم من نائب رام الله السيد علي الرعي.

٥٥٩

١٧- اقتراح برغبة رقم (٧٧) مقدم من نائب رام الله السيد علي الرعي.

٥٥٩

١٨- اقتراح برغبة رقم (٧٨) مقدم من نائب اربد السيد سامي حداد.

٥٦٠

١٩- اقتراح برغبة رقم (٧٩) مقدم من نائب اربد السيد سامي حداد.

٥٦٠

٢٠- اقتراح برغبة رقم (٨٠) مقدم من نائب اربد السيد سامي حداد.

(اجل هذه الاقتراحات للحكومة رؤسا)

صفحة

٥٦١

٢١- اقتراح برغبة رقم (٨١) مقدم من نائب اربد السيد سامي حداد.

٥٦١

٢٢- اقتراح برغبة رقم (٨٢) مقدم من نائب اربد السيد سامي حداد.

٥٦٢

٢٣- اقتراح برغبة رقم (٨٣) مقدم من نائب اربد السيد سامي حداد.

٥٦٢

٢٤- اقتراح برغبة رقم (٨٤) مقدم من نائب اربد السيد سامي حداد.

٥٦٣

٢٥- اقتراح برغبة رقم (٨٥) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة.

٥٦٣

٢٦- اقتراح برغبة رقم (٨٦) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة.

٥٦٤

٢٧- اقتراح برغبة رقم (٨٧) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة.

٥٦٤

٢٨- اقتراح برغبة رقم (٨٨) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة.

٥٦٤

٢٩- اقتراح برغبة رقم (٨٩) مقدم من نائب الكرك السيد محمد المعايطة.

٥٦٥

٣٠- اقتراح برغبة رقم (٩٠) مقدم من نائب نابلس فضيلة الشيخ مشهور الضامن.

٥٦٦

٣١- اقتراح برغبة رقم (٩١) مقدم من نائب نابلس فضيلة الشيخ مشهور الضامن.

٥٦٦

٣٢- اقتراح برغبة رقم (٩٢) مقدم من نائب الطفيلة السيد شاهر المحسن.

(اجل هذه الاقتراحات للحكومة رؤسا)

هكذا منه الاصل

صفحة

٥٦٦

٣٣- اقتراح برغبة رقم (٩٣) مقدم من نائب الطفيلة السيد شاهر المحسن .

٥٦٧

٣٤- اقتراح برغبة رقم (٩٤) مقدم من نائب الطفيلة السيد شاهر المحسن .

٥٦٧

٣٥- اقتراح برغبة رقم (٩٥) مقدم من نائب الخليل السيد ياسر عمرو .

٥٦٨

٣٦- اقتراح برغبة رقم (٩٦) مقدم من نائب الخليل السيد ياسر عمرو .

٥٦٨

٣٧- اقتراح برغبة رقم (٩٧) مقدم من نائب جنين السيد نجيب الأحمد .

٥٦٨

٣٨- اقتراح برغبة رقم (٩٨) مقدم من النائبين السيدين ابراهيم كزيشان ويوسف العظم نواب منطقة معان .

٥٦٩

٣٩- اقتراح برغبة رقم (٩٩) مقدم من النائبين السيدين ابراهيم كزيشان ويوسف العظم نواب منطقة معان .

٥٦٩

٤٠- اقتراح برغبة رقم (١٠٠) مقدم من نائب الكرك السيد عثايل هلسا .

٥٧٠

٤١- اقتراح برغبة رقم (١٠١) مقدم من نائب مادبا السيد خليل خلف الهروط .

٥٧٠

٤٢- اقتراح برغبة رقم (١٠٢) مقدم من نائب مادبا السيد خليل خلف الهروط .

٥٧٠

٤٣- اقتراح برغبة رقم (١٠٣) مقدم من نائب مادبا السيد خليل خلف الهروط .

٥٧١

٤٤- اقتراح برغبة رقم (١٠٤) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة .

(احيلت هذه الاقتراحات للمكورة رأياً)

صفحة

٥٧١

٤٥- اقتراح برغبة رقم (١٠٥) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة .

٥٧١

٤٦- اقتراح برغبة رقم (١٠٦) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة .

٥٧٢

٤٧- اقتراح برغبة رقم (١٠٧) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة .

٥٧٢

٤٨- اقتراح برغبة رقم (١٠٨) مقدم من نائب اربد السيد عبد الحميد الشريدة .

٥٧٣

٤٩- اقتراح برغبة رقم (١٠٩) مقدم من نائب طولكرم السيد شكيب الجبوسي .

٥٧٣

٥٠- اقتراح برغبة رقم (١١٠) مقدم من نائب طولكرم السيد شكيب الجبوسي .

٥٧٣

٥١- اقتراح برغبة رقم (١١١) مقدم من نائب طولكرم السيد شكيب الجبوسي .

٥٧٤

٥٢- اقتراح برغبة رقم (١١٢) مقدم من نائب طولكرم السيد شكيب الجبوسي .

٥٧٤

٥٣- اقتراح برغبة رقم (١١٣) مقدم من نائب الخليل السيد صديقي الجعبري .

٥٧٤

٥٤- اقتراح برغبة رقم (١١٤) مقدم من نائب الخليل السيد صديقي الجعبري .

٥٧٥

٥٥- اقتراح برغبة رقم (١١٥) مقدم من نائب الخليل السيد صديقي الجعبري .

(احيلت هذه الاقتراحات للمكورة رأياً)

هكذا من الأصل

صفحة

٥٧٥

٥ - الاسئلة والأجوبة .

٥٧٥

أ - جواب معالي وزير الاشغال العامة رقم (٤٥٧) على السؤال رقم (١٠) المقدم من الدكتور حاتم ابو غزاله نائب نابلس .

٥٧٦

ب - جواب معالي وزير الداخلية رقم (٣٤٠٤) على السؤال رقم (١٢) المقدم من السيد عبد الحميد الشريدة نائب اربد .

٥٧٧

ج - جواب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٠٥٢) على السؤال رقم (١٦) المقدم من الدكتور داود الحسيني نائب القدس .

٥٧٩

٦ - مقررات اللجنة القانونية :

٥٧٩

أ - قرار رقم (١٢) بشأن مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٣ .

٥٨٩

ب - قرار رقم (١٣) بشأن الشكوى رقم (٥) المقدمة من السيد سليمان العريبات .

٥٩١

٧ - مقررات اللجنة المالية :

٥٩١

أ - قرار رقم (٣) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٦٣ .

صفحة

٦٠٠

ب - قرار رقم (٤) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٣ .

٦٠٢

ج - قرار رقم (٥) بشأن مشروع قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٦٣ .

٦٠٤

د - قرار رقم (٦) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦٣ .

٦٠٦

هـ - قرار رقم (٧) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٣ .

٦١٤

٨ - قرار اللجنة الادارية رقم (٣) بشأن بعض العرائض والشكاوى .

٦١٦

٩ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة للجان المختصة :

٦١٦

أ - مشروع قانون معدل لقانون تشكيك المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٣ .

٦١٧

١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

جاء في محضر اجتماع اللجنة خارج عن جدول اعمال الجلسة يتعلق بموضوع مناقشة البيان الذي قدمه وزير الاشغال العامة في جلسة اللجنة .

هكذا منه الاصل

مجلس الاعيان

الجلسة الخامسة يوم الاربعاء ٢٠ شباط ١٩٦٣

جدول الاعمال

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة (ووفق عليه)
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :
 - ١ - بركة اجازة من معالي السيد محمد علي العجلوني
 - ٢ - كتاب معلومة من السيد علي الخريشه
 - ٣ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٢٠٨) حول النظر في قانون الخدمة المدنية المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦١ .
 - ٤ - مقررات اللجنة القانونية :
 - ١ - قرار رقم (٧) بشأن :
 - ١ - مشروع قانون معدل لقانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٦٣ .
 - ٢ - مشروع قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية لسنة ٦٣ .
 - ٣ - القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون مجلس الاعمار .
 - ٤ - القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٢ قانون بتصديق الامتياز الممنوح لشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة .
 - ٥ - القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢ قانون الزراعة العام .
 - ٦ - مشروع قانون معدل لقانون ادارة القرى لسنة ٩٦٣ .
 - ب - قرار رقم (٨) بشأن مشروع قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٢ .
 - ج - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٢ .
 - ٥ - الاسئلة والاجوبة
 - ١ - جواب دولة رئيس الوزراء ٢٣٧٨ ومرتفع جواب مدير عام سلطة المياه المركزية ٧٢٠ على السؤال رقم ٤٠ المقدم من السيد محمد المنور الحديدي .
 - ٢ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (لم يغير)

٦٤٥

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبتصايب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٦٣/٢/١٩ برئاسة معالي السيد صلاح طوقان رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة بالوكالة الاستاذ زرار الراجحي .

وذلك بدلا من الجلسة التي كان مقررا عقدها يوم الثلاثاء ١٩٦٣/٢/١٢ والتي لم تعقد لعدم اكتمال التصاب القانوني .

وتغيب معذرا السيد نجيب الاحمد .

وتغيب بدون معذرة السادة : شحاده الطوال فيصل الجازي ، حنا خلف

وحضر من الحكومة دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، واصحاب المعالي السادة : عبد القادر الصالح وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور حازم نسيه وزير الخارجية ، عز الدين المققي وزير المالية ، والجاراك ، محمد اسماعيل وزير الاشغال العامة ، عبد الوهاب الحايي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة . كمال الدجاني وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية ، الدكتور ضبيحي امين عمود وزير الصحة الدكتور خليل السلم وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة ، الدكتور قاسم الريمساري وزير الزراعة .

افتتاح الجلسة

الرئيس : تفتتح الجلسة بسم الله الرحمن الرحيم نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة
الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي
السكرتير من تلاوته

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : تتلى الاجازات والاعتذارات
السكرتير العام بالوكالة : وردت برقية
المعلومة التالية :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
لاسباب صحية اعتذر عن حضور جلسة
اليوم ، واقبلوا احترامي ،

نجيب الاحمد

١٩٦٣/٢/١٩ نائب جين

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرته

الجميع : موافقون

(٣) تلاوة الكتب الواردة

الرئيس : يتلى كتاب مدير عام سلطة المياه المركزية رقم ٧١٥

السكرتير العام بالوكالة

الرقم - ٧١٥/٣/٢/١٣

التاريخ - ١٩٦٣/٢/١٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بالاشارة الى الاقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ

١٩٦٢/١٢/٢٢ المقدم من النائب المحترم الدكتور

هكذا منه الاصل

اسوة باصحاب الملك حيث ان التسانون يحفظ حق صاحب الملك ولا يحفظ حق المستاجر .

٣ - بمناسبة الجفاف وتأخر الامطار في هذا العام امل في تقديم المساعدات لتوفير مياه الشرب لجميع القرى البعيدة عن المدن حيث ان الحالة لا تحتاج للانتظار بسبب الحاجة للماء هذه المادة مع صرف اعانات مالية او قروض زراعية للمزارعين تمكنهم من مواجهة الجفاف والاحتفاظ بمواشيهم هذا العام وتقديم العلف والمواد الاخرى .

٤ - تأمين حصانة لجميع الموظفين بحيث لا تكون مقدراتهم في يد رؤسائهم وعدم اخراج اي موظف الا بعد ادائه من المحاكم او المجالس التأديبية الادانة الكافية .

٥ - اعطاء شركة كهرباء لواء القدس حق من امتيازها لجميع قرى اللواء والزامها بالعمل على انسالة جميع قرى لواء القدس مع تحديد مراحيل معقولة للشركة حسب اسعار مدينة عمان وتحديد مدة معقولة لانتهاء من هذا المشروع .

٦ - لوحظ ان بعض المواطنين الذين يرغبون في مد الموائف الى بيوتهم ومخلائهم التجارية بسان طلب من البعض منهم مبالغ طائلة وصلت الى ٧٠ دينارا كتمكاليات لايصال المسانف مع العلم ان هذه المخلات هي داخل منطقة البلديات . لذلك ارجو من هذا المجلس احالة هذا الطلب للحكومة كلفت نظر معالي وزير المواصلات لتخفيض هذه التكماليات ومساهمة الحكومة بها مع رفع تكساليات المسانف الاضافية .

٧ - تخصيص رواتب معقولة للمختارين حيث تتطلب اتصالاتهم الرسمية مصاريف باهظة .

خاتما اقبلوا احترامي

على الرمحى / نائب منطقة رام الله

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة
الجميع : موافقون .

- ٤ -

السكرتير العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٤)

تاريخ ١٩٦٣/٢/٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو التكرم بعرض اقتراحي التالي على المجلس الموقر لاحالته الى الجهات المختصة :

لدى زيارتي للقرى في منطقة رام الله وجدت ان قسما من هذه القرى يتمتع بتولير العيادات الصحية والشعب البريدية بينما العدد الاخر من القرى محروم من هذه الخدمات ، لذا ارجو ان التفت نظر المسؤولين لهذه الناحية لتولير الخدمات الصحية والشعب البريدية للقرى المحرومة منها لحاجتها الماسة لها . حيث ان هذه هي مشاريع هامة وخصوصا بالنسبة للقرى الامامية .

واقبلوا فائق الاحترام .

نائب منطقة رام الله
على الرمحى

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة
الجميع : موافقون .

- ٥ -

السكرتير العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٥)

تاريخ ١٩٦٣/٢/٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية وبعد ،
قرية الحى التي يربو عدد سكانها على اربعة آلاف

معالي وزير المواصلات للعمل على تحقيق ما جاء فيه ،
واقبلوا فائق احتراما .

النائب يوسف العظم النائب ابراهيم كريشان
الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ٧ -

السكرتير العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٧)

تاريخ ١٩٦٣/٢/٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية وبعد ،

لقد اصبحت مدينة العقبة على مستوى من الاتساع والنهضة مما يشهد بمستقبل زاهر باعتبارها ثغر الأردن الوحيد ومع كل هذا فان المدينة محرومة من ساعي بريد واحد يقوم بمهمة توزيع البريد في مدينة يزيد عدد الشركات فيها على عشرين عدا البنوك والمحلات التجارية والاف من المواطنين .

لذا ارجو التكرم بالعمل على تخصيص ساعي واحد على اقل تقدير للثغر الاردني الحبيب وشكرا من الاعماق ، وللأسباب التي ذكرناها انفسا ارجو احالة هذا الاقتراح برغبة لمعالي وزير المواصلات للعمل على تحقيق ما جاء فيه .

النائب يوسف العظم النائب ابراهيم كريشان
الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

بحاجة لمخفر يحمي الامن فيها ويبحث الطمأنينة بين سكانها حيث تبعد مسافة كبيرة عن مخفر وادى موسى مما يرهق المواطنين ويكلفهم فوق ما يطبقون جهدا جسديا وخسارة مالية .

المرجو حرصا على امن المواطنين في القرية ودعم للنظام فيها ان يقوم فيها مخفر ولو صغير بافراد قلائل مع الشكر والتحية .

وللاسباب التي ذكرناها اننا نرجو احالة هذا الاقتراح برغبة لمعالي وزير الداخلية للعمل على تحقيق ما جاء فيه .

النائب يوسف العظم النائب ابراهيم كريشان
الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

- ٦ -

السكرتير العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٩)

تاريخ ١٩٦٣/٢/٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية وبعد ،

القوى الكهربائية في مدينة العقبة على مستوى معقول يبعث الحركة والنور في اطراف المدينة ولكن المؤسف ان يقف النور دون الوصول الى مخفر البريج ونقطة الجمرك فيه مع انها لا تبعدان عن اخر مصباح كهربائي امضاء في المدينة اكثر من كيلو مترين فقط لذا ارجو ان تعمل سلطة ميناء العقبة على ايصال الكهرباء لمخفر البريج ونقطة الجمرك فيها بالتفاهم مع الجهات المختصة وللأسباب التي ذكرناها اننا نرجو احالة هذا الاقتراح برغبة

مكونا من لاصح

- ١٩ -

السكريد العام :

اقتراح برغبة رقم (٧٩)

تاريخ ١٩٦٣/٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

علمت ان هناك عددا من الضباط العسكريين استغنى عن خدماتهم لاسباب تعلمها القيادة العامة .

ولما كان بين هؤلاء عددا من الاطباء استغنى عن خدماتهم لذلك اقترح تشكيل هيئة تحقيق عسكرية للتحقيق معهم واعادة من ثبت براءته من التهم المستندة اليه سيما ان البعض منهم من خسرني الكلية الحربية الملكية وما زالوا في حيوية الشباب وقد سدت في وجوههم سبل العيش لان الروح العسكرية ومعنويتها ما زالت تسيطر عليهم وان البلد بحاجة الى خدمات المخلصين الاطباء منهم .

ارجو احالة اقتراحي هذا الى الحكومة لاجراء ما يلزم .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

٦٣/٢/٤

نائب اربيد

سامي حداد

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ٢٠ -

السكريد العام :

اقتراح برغبة رقم (٨٠)

تاريخ ٦٣/٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ارجو احالة اقتراحي هذا الى معالي وزير التربية والتعليم المحترم

لما كان طالب القرية يعاني الكثير من الصعوبات المادية للتزود من العلم في المدارس الثانوية المركزية . ولما كان عددا كبيرا من الطلاب يحضرون من قراهم صباح كل يوم الى المدرسة ويعودون في المساء بالاضافة الى طالب القرية الذي يسكن في المدينة ويعاني ايضا الكثير من الصعوبات المادية وضيق وقته المدرسي . لذلك اقترح ان يلحق بمدرسة اربيد الثانوية مطعم يقدم وجبة غذاء تكاد تكون مجانية للطالب المذكور مقابل مساهمته بربع تكاليف وجبة الغذاء الاجاعية للفرد الواحد وبذلك تكون الوزارة قد هيث للطالب وجبة غذائية كاملة باقل التكاليف واسرع الاوقات وساهمت بتيسير وجبة غذاء رئيسية تؤدي الى نمو جسمه وبالتالي الى نمو عقله . كما وارجو ان يكون اقتراحي هذا بمثابة تجربة اولية في المدرسة المذكورة ابتداء من مطلع العام الدراسي القادم واذا ما نجح هذا الاقتراح ارجو ان يطبق في جميع مدارس الحكومة المركزية في مختلف الولاية المملكة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٦٣/٢/٤

نائب اربيد

سامي حداد

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا

الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ٢١ -

السكريد العام :

اقتراح برغبة رقم (٨١)

تاريخ ١٩٦٣/٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

قرر معالي وزير التربية والتعليم اعتبار اللغة الانجليزية اجبارية على طلاب وطالبات الصف الثالث الثانوي . هذا القرار جاء متأخرا بالنسبة لطلاب هذا الصف وطالبنا يشكو من ضعفه باللغة الانجليزية .

لذلك حتى لا يلحق ضرر هؤلاء الطلاب اقترح تشكيل لجنة قوامها مفتشي اللغة الانجليزية ونائب واحد في كل لواء وهذه اللجنة تتبثق عن اللواء نفسه ، وان تدرس هذا الموضوع ومن ثم تقدم توصيها بعلامة الاجتياز الى معالي وزير التربية والتعليم وبذلك نكون قد راعينا ظروف الوزارة بنظامها وظروف الطلبة بطلباتهم .

واقبلوا فائق الاحترام

٦٣/٢/٥

نائب اربيد

سامي حداد

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

- ٢٢ -

السكريد العام :

اقتراح برغبة رقم (٨٢)

تاريخ ٦٣/٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ان سكان القرى التي تحيط بمدينة اربيد جميعها على اتصال بمركز اللواء وهذا الاتصال لا يتقطع صيفا ولا شتاء .

لذلك اقترح تحويل طلبي هذا الى الحكومة لرصد المبالغ اللازمة والميزانية على الابواب :

١ - اكمال تعبيد طريق اربيد - الطيبة - صما غربا .

٢ - تعبيد طريق الطيبة - متبح

٣ - تعبيد طريق اربيد - بيت يالما - ناضعة همام .

٤ - تعبيد طريق كفر اسد - صيدور

٥ - تعبيد طريق اربيد - سوم - زخمر جبين - دوقرة .

٦ - تعبيد مفرق طريق اربيد - حوفا .

واقبلوا فائق احترامي

٦٣/٢/٥

نائب اربيد

سامي حداد

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

هكذا عند الفصل

٤ - في السطر الثالث من المادة (٢٢) تحذف عبارة (تم دفع المبالغ المستحقة) ويستعاض عنها بعبارة (قدم المعترض كفالة بنكية بالمبلغ المطلوب).

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

الرئيس : هل يوافق المجلس على القرار
وتعديلات اللجنة

الجميع : موافقون

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي

لقد مضى على تأسيس مؤسسة الاقراض الزراعي ، بعد دمج مؤسسات الاقراض فيها ، اكثر من ستين وظهر بتتبع التجربة التي اكتسبت طيلة هذه المدة ان قانون المؤسسة وانظمتها المعمول بها تحتاج الى تعديل وتحوير بغية جعلها متمشية مع ما وصلت اليه البلاد ، وبخاصة القطاع الزراعي ، من تطور وتقدم ومتفقة مع الاقتراحات التي تقدمت بها الهيئات الدولية ذات الصلة بالمؤسسة كالبانك الدولي ووكالة الائتماء الدولية الاميركية ، وقد تألفت لجنة لدراسة قانون المؤسسة وانظمتها ، دراسة دقيقة ووضعها في صيغة يتوفر فيها للمؤسسة الاستقلال الاداري والمالي وتتمكن من تصريف الامور وفقاً للاسس المتبعة في المؤسسات المماثلة ، وقد تضمن مشروع القانون الذي وضع نتيجة هذه الدراسة المبادئ التالية :-

١ - الاستعاضة عن منصب رئيس المؤسسة بمنصب المدير العام وعن منصب المدير العام الحالي بمنصب نائب المدير العام واعتبار المدير العام هو الرئيس التنفيذي للمؤسسة كما استندت اليه رئاسة مجلس الادارة .

٢ - وقد اعيد النظر في قوام مجلس الادارة بحيث جعلت اكثرية اعضائه ممثلة للقطاعين الزراعي والمصرفي .

٣ - لقد كان القانون السابق مقتصر على اسس عامة موجزة ، ولم يتضمن القواعد والاسس التي تعتبر السند القانوني لعمليات الاقراض بل وردت تلك القواعد والاسس في النظام ولوضع الامور في نصاها روي ان تدبر كافة هذه النصوص في صلب القانون بالذات .

٤ - وتحقيقاً لبدأ الاستقلال ، تضمن القانون نصوصاً تميز اصدار انظمة تهدف تنفيذ احكامه وتنظيم عمليات الاقراض والحسابات والاوزام وتعيين الموظفين والمستخدمين وتنظيم شؤنيهم وحقوقهم التقاعدية .

٥ - اما فيما يتعلق بمجموع القوانين الاخرى فقد اخذت من النظام المعمول به الان اذ وجد ان من الصواب ان يتضمنها القانون لا النظام الداخلي .

الرئيس : هل لأحد ملاحظات على القانون
« فلم يد احد رغبته في الكلام »

الرئيس : اذن يتلى القانون مادة مادة للموافقة
عليه مع تعديلات اللجنة القانونية

« فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعة وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر بعد ادخال التعديلات التي اقترتها اللجنة والمجلس »

قانون رقم () لسنة ١٩٦٢

قانون مؤسسة الاقراض الزراعي

بمادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٦٢ ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
أ - تعني كلمة (المؤسسة) مؤسسة الاقراض الزراعي المؤلفة بموجب هذا القانون .

ب - تعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية أو أي من وزاراتها أو دوائرها أو السلطات أو المؤسسات التابعة لها .

ج - تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية .

د - تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة مؤسسة الاقراض الزراعي المؤلف بموجب هذا القانون .

المادة ٣ - تؤسس في المملكة مؤسسة للاقراض الزراعي تسمى (مؤسسة الاقراض الزراعي) يكون لها شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ، ويجوز ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة ، وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها ، أو لاية غاية اخرى ، النائب العام أو أي شخص آخر تنينه لهذه الغاية وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون أو في اية النظمة او تعليمات تصدر بمقتضاه .

المادة ٤ - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ويجوز لها ان تؤسس فروعاً ومكاتب لها في أي مكان في المملكة كلما رأت ذلك مناسباً .

المادة ٥ - ١ - تقدم المؤسسة القروض للغايات الزراعية والامور الاخرى المتعلقة بها دون سواها .

٢ - يحق للمؤسسة اقتناء وامتلاك وبيع الممتلكات لاستعمالها الخاص ، أو لحماية ديونها واسترداد أموالها المسافة للمقرضين .

٣ - يحق للمؤسسة قبول الودائع واستدانة الاموال والقيام بآية اعمال اخرى تمارسها عادة مؤسسات الاقراض أو المصارف كما يحق لها ، بموافقة مجلس الوزراء ان تصدر سندات دين أو أي نوع آخر من سندات الاقراض .

المادة ٦ - ١ - يكون رأس مال المؤسسة المصرح به ثمانية ملايين دينار اردني ويؤلف رأس المال المدفوع من المصادر التالية .

أ - ما رجع أو يرسل اموال وموجودات مؤسسات الاقراض التالية .

١ - المصرف الزراعي

هكذا منه الأصل

٢ - رصد وبقياء القروض والموجودات الأخرى المتبقية في حسابات صندوق الأقرض الزراعي لمجلس الاعمار أو الجمعيات التعاونية الزراعية التابعة لدائرة الانشاء التعاوني أو الساف الزراعية المعطاة من وكالة الولايات المتحدة للانماء السدولي .

٣ - اية اموال تقص وزارة الزراعة أو وزارة المالية أو اية دائرة أو مؤسسة حكومية أخرى سبق تخصيصها لمؤسسات أو مشاريع الأقرض الزراعية المختلفة ، أو حصلت بواسطتها .

٤ - اية اموال حصلتها المؤسسة من الاقتساط أو القوائد العائدة لأي من مؤسسات الأقرض المشار إليها في البنود (١) ، (٢) ، (٣) ، من الفقرة (أ) من هذه المادة .

ب - ما دفعته أو تدفعه الحكومة للمؤسسة .

ج - اية مبالغ أخرى تحصل عليها المؤسسة من أي مصدر كان ويقرر المجلس اعتبارها من رأس المال للمؤسسة .

٢ - يجوز للمؤسسة بقرار من المجلس ان تزيد أو تقص رأس مالها المصرح به إلى الحد الذي تراه ضرورياً .

المادة ٧ - تتكون المؤسسة من :

أ - مجلس إدارة

ب - مدير عام

ج - نائب مدير عام

د - جهاز تنفيذي

المادة ٨ - ١ - يؤلف مجلس الإدارة من اربعة اعضاء حكوميين وخمسة اعضاء غير حكوميين على الوجه التالي .

أ - الاعضاء الحكوميين

- | | |
|---------------------------|--------|
| ١ - المدير العام | رئيساً |
| ٢ - ممثل عن وزارة الزراعة | عضوا |
| ٣ - ممثل عن وزارة المالية | عضوا |
| ٤ - ممثل عن مجلس الاعمار | عضوا |

يجري تعيين الاعضاء الحكوميين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزارة أو الدائرة المختصة ويكون الاعضاء الحكوميون عادة من رتبة وكيل

وزارة ، وفي حالة غياب أي عضو من الاعضاء الحكوميين عن حضور جلسات المجلس لأي سبب يحق للوزير المختص انتداب شخص آخر لينوب عنه في حضور الجلسات خلال مدة تغيبه .

ب - الاعضاء غير الحكوميين .

يعين الاعضاء غير الحكوميين بقرار من مجلس الوزراء ، ويخارون من قائمة مرشحين يعدها المدير العام ، على اساس دوري وللمدة التالية .

عند تأليف المجلس للمرة الأولى .

يعين عضوان لمدة سنتين

ويعين عضوان لمدة ثلاث سنوات

ويعين عضو لمدة سنة واحدة

وبعد ذلك يعين الاعضاء لمدة ثلاث سنوات ، ولا يجوز اعادة تعيين أي عضو الا اذا كان قد مضى على انتهاء عضويته السابقة سنة واحدة على الأقل .

٢ - يعين الاعضاء غير الحكوميين وتقبل استقالاتهم وتنتهي عضويتهم وتحدد مكافأتهم بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب المدير العام ، وفي حالة قبول استقالة أي عضو يعين مجلس الوزراء من يخلفه للمدة الباقية من عضويته من قائمة مرشحين يقدمها المدير العام .

٣ - لا يحق لعضو مجلس الإدارة ان يكون عضواً في مجلس الأمة أو في اية مؤسسة رسمية أو شركة تجارية قد تستفيد من عمليات الأقرض التي تقوم بها المؤسسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

٤ - يراعى عند تعيين اعضاء مجلس الإدارة غير الحكوميين ان يمثلوا مختلف المناطق في المملكة بقدر المستطاع .

المادة ٩ - يتمتع المجلس بالصلاحيات ويقوم بالأعمال التالية :

- ١ - وضع القواعد الأساسية للمؤسسة .
- ٢ - اقرار هيكل المؤسسة التنظيمي .
- ٣ - الموافقة على تأسيس والغاء الفروع والمكاتب .
- ٤ - الموافقة على استئانة الاموال من الحكومة أو من اية هيئة أو مؤسسة أخرى وتحديد شروط للمبالغ المستقرضة وغاياتها .
- ٥ - اصدار سندات دين وأي نوع آخر من سندات الأقرض بموافقة مجلس الوزراء .
- ٦ - اقرار اية تسوية تحصل المؤسسة اية خسارة .

مكونا من الأصل

٧ - الترخية بإجراء أي تعديل في أحكام قانون المؤسسة وإقرار أية تعديلات للانظمة الصادرة بمقتضاه .

٨ - دوس ميزانية المؤسسة السنوية وإقرارها .

٩ - الموافقة على نقل المخصصات المدرجة في الموازنة من مادة الى أخرى .

١٠ - اقرار الميزان السنوي العام والحساب الختامي السنوي ونقل صافي الارباح (أو الخسائر) لحساب الارباح المتجمعة .

١١ - تحديد نسبة الفائدة التي تستوفي عن القروض .

١٢ - تعيين الاموال المنقولة وغير المنقولة والمحصولات والسندات والاسهم المختصة بالشركات التجارية الزراعية والاشياء التي تقبل تأميناً لديون المؤسسة ووضع الاسس التي تتبع في ذلك .

١٣ - تعيين البنوك بالتشاور مع البنك المركزي الاردني التي تودع لديها اموال المؤسسة ووضع شروط توزيع هذه الاموال بين تلك البنوك .

١٤ - تعيين الاسس التي تتبعها المؤسسة في عمليات الاقتراض وتحصيل المطالبات ووضع الشروط التي تؤمن اتفاق القروض التي تقرها المؤسسة للاغراض الزراعية المنتجة ، والتأكد من استثمارها في عمليات زراعية سليمة ، بواسطة موظفي المؤسسة الذين يناط بهم المراقبة والتفصيل .

١٥ - النظر في أية امور أخرى قد يطرحها المدير العام للمداولة من قبل المجلس .

المادة ١٠ - ١ - يجتمع المجلس برئاسة المدير العام ، ويكتمل النصاب القانوني للمجلس بحضور ستة من اعضائه وتتخذ القرارات بالاكثورية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يكون للمدير العام صوت مرجح . وفي حالة غياب المدير العام يصبح نائب المدير العام عضواً في المجلس ويرأس جلسات مجلس الإدارة .

٢ - يجري تحديد كافة ما يتعلق بإجراءات المجلس وقراراته واعماله الاخرى بموجب نظام تضعه المؤسسة وينشر في الجريدة الرسمية .

٣ - يكون نائب المدير العام أمين سر المجلس دون ان يكون له حق التصويت ، اما اذا ترأس جلسات المجلس في غياب المدير العام فيكون له صوت مرجح .

المادة ١١ - ١ - يعين المدير العام ونائبه بقرار من مجلس الوزراء بإرادة ملكية سامية ويحدد راتبها ومكافأتها بقرار من مجلس الوزراء .

٢ - يعتبر المدير العام الرئيس الاعلى للمؤسسة وجهازها التنفيذي ويكون المسؤول عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها المجلس وعن ادارة المؤسسة على وجه يضمن تحقيق اهدافها المنصوص عليها في هذا القانون واية انظمة تصدر بمقتضاه ، ويوجه عام يعتبر

المسؤول عن جميع الامور المتعلقة بالمؤسسة غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بمجلس الادارة ، وللمدير العام ان يفوض ايأ من صلاحياته لنائبه أو لأي من موظفي المؤسسة الاخرين .

٣ - يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة اعمال المؤسسة ويمارس الصلاحيات الضرورية لتسيير اعمال الادارة والفروع على الوجه الأكمل تحت اشراف المدير العام وله ان يفوض ايأ من صلاحياته لأي موظف من موظفي المؤسسة الاخرين .

٤ - لا يخفى للمدير العام ونائبه ان يكونا عضوين في مجلس ادارة اية مؤسسة ذات طابع تجاري أو زراعي أو خيري لها باستثناء المؤسسات الخاضعة لادارة المؤسسة أو التي تساهم فيها أو الخاضعة لادارة الحكومة أو مراقبتها .

المادة ١٢ - ١ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء استخدامهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم بموجب نظام خاص تضعه المؤسسة وينشر في الجريدة الرسمية .

٢ - يجوز للمؤسسة ان تضع لموظفيها (بما فيهم المدير العام ونائبه) أو مستخدميها الذين يعينون أو يستخدمون بمقتضى هذا القانون نظاماً خاصاً بالادخار يقره مجلس الوزراء ويقرن بموافقة جلالة الملك ، كما يجوز لها ان تقرر اعتبارهم أو أي منهم خاضعين للتقاعد بموجب قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

اما الموظفون والمستخدمون الذين يكونون على رأس عملهم عند نفاذ هذا القانون فيحق لهم ان يختاروا اما الاحتفاظ بكامل حقوقهم التقاعدية و / أو المكافآت المكتسبة عن خدماتهم السابقة المنصوص عنها في قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه أو ان تطبق عليهم احكام نظام الادخار الخاص الموضوع بموجب احكام هذا القانون ، وعلى المؤسسة في حالات التقاعد ان تقوم بحسم عائدات التقاعد من رواتب هؤلاء وارسالها الى صندوق الخزينة ومن ثم تكون الخزينة ملزمة بدفع رواتب التقاعد والمكافآت الى مستحقيها منهم وفقاً للقانون والانظمة والتعليمات التي تطبق على موظفي الحكومة .

المادة ١٣ - تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كاموال الخزينة العامة وحقوقها وللمؤسسة حق الامتياز في كافة ديونها ومطالباتها ، على اموال المدين والكفيل المنقولة وغير المنقولة سواء أكانت مرهونة لديها أو غير مرهونة وذلك لاستيفاء كافة حقوقها وتكون ديون المؤسسة المقرضة منها أو المرحلة اليها من المؤسسات السابقة بمنازلة وفي الترتبة الاولى وللمؤسسة ان تطلب تحصيلها

هكذا عند الاصل

بموجب القوانين التي تحصل بموجبها الاموال الاميرية أو بموجب اي نظام خاص تضعه المؤسسة . هذا بالإضافة الى حقها في بيع اموال المدينين وكفلائهم غير المقولة بجميع الطرق القانونية الاخرى .

المادة ١٤- كل من كفّل مدبنا للمؤسسة باي نوع من انواع القروض التي تقدمها يكون متضامناً ومتكافلاً مع المدين الاصلي في وفاء الدين ولو لم ينص صك الكفالة على ذلك .

المادة ١٥- ١ - لا يجوز للمؤسسة ان تملك من الاراضي والابنية سوى ما تحتاج اليه لاعمالها الادارية على انه يجوز لها ان تملك العقارات والعرصات والاموال غير المقولة التي تكون محجوزة لصالحها وذلك بدخولها في المزايدة العلنية فاذا احيلت ملكية الاراضي أو العقارات أو المنازل أو العرصات المرهونة أو المحجوزة الى المؤسسة نتيجة لاشتراكها بالمزايدة ولم يبادر المدين لاستردادها بعد دفع ديونه والفوائد والمصاريف الناشئة عنها خلال سنة واحدة من تاريخ تبليغه الاحالة القطعية يجوز للمؤسسة ان تبيعها لحسابها بالمزايدة العلنية اذا وجدت ذلك محققاً لمصلحتها .

٢ - يجوز للمؤسسة ان تقسط استيفاء بسدل البيع على صفار المزارعين لمدة لا تتجاوز العشرين سنة .

٣ - يجوز للمؤسسة ان تتخلى عن هذه العقارات والاموال غير المقولة الى المدين أو الكفيل اذا دفع الدين وما يترتب عليه من فوائد ونفقات دون حاجة الى طرح العقار للبيع بالزاد العلني كما انه يحق للمؤسسة ان وجدت ذلك محققاً لمصلحتها ان تعامل المدين والكفيل كصفار المزارعين المشار اليهم اعلاه عند بيع الارض بالمزايدة العلنية .

المادة ١٦- تعفى المؤسسة من الطوابع وجميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية . المباشرة وغير المباشرة ، العائدة لجميع دوائر الحكومة والخزينة العامة والبلديات والغرف التجارية والمؤسسات العامة الاخرى التي تشرف عليها الحكومة ومن اي نوع كانت بما في ذلك رسوم الجمارك والمكسوس سواء اكانت تتناول رأس مال المؤسسة أو اموالها الاحتياطية أو دخلها أو العقارات التي تملكها أو اموالها المقولة وغير المقولة وكافة معاملاتها وكفالاتها كما تعفى معاملات الاقتراض وما يتفرع عنها من كافة الرسوم التي تستوفى في اية دائرة أو مؤسسة ، بما في ذلك الطوابع .

المادة ١٧- ١ - يكون موظفو المؤسسة المفوضون حسب الاصول مسؤولين قانونياً عن تنظيم اسناد التأمين أو الرهن والشروط الخصوصية الملحقة بها وسماح اقرار المدين أو الكفيل اذا اقتضى الامر وجود كفيل ، وتكون الصكوك والاسناد المظلمة من قبلهم واجبة التنفيذ في دوائر التسجيل وغيرها دون حاجة الى اي اجراء آخر .

٢ - تعتبر اسناد الدين في حكم الاعلام الواجب التنفيذ بعد اقراره .

٣ - تضع دوائر التسجيل اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز على قيد الاموال غير المقولة الخاصة بالمدين أو كفيله (ان وجد) بناء على طلب خطي من المدير العام أو من يفوضه . أو مدير الفرع . دون حضور المدين أو الكفيل وترفع هذه الاشارة بناء على طلب خطي من المدير العام أو من يفوضه ويكون لمعاملات المؤسسة حق الافضالية في التسجيل لدى دوائر التسجيل ويعتبر وضع اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز مانعاً لنقل الملكية وعلى المدير العام أو من يفوضه ان يبعث بكتاب خطي الى دوائر التسجيل يطلب فيه رفع اشارة التأمين أو الرهن أو الحجز عن اموال المدين وكفلائه فور تمديد الدين .

المادة ١٨- جميع دعاوى المؤسسة أو المعاملات التنفيذية والادارية المتعاقبة بها لها صفة الاولوية والاستعجال فتدقق ويت فيها ترجيحاً على غيرها من قبيل المحاكم والدوائر واللجان والمجالس الادارية وغيرها .

المادة ١٩- ١ - تضمن الحكومة ضمانة مطلقة لجميع التزامات المؤسسة .

٢ - تعفى المؤسسة من اية متطلبات أو واجبات مرتبة أو سترتب في المستقبل على البنوك .

٣ - تؤمن الحكومة حراسة جميع ابنية المؤسسة في جميع المراكز والفروع وتستعمل جميع الوسائل لحراستها وتولى تقديم الحراسة اللازمة لجباة المؤسسة اثناء قيامهم باداء واجباتهم الرسمية .

المادة ٢٠- ان جميع ما يتلف من الاموال المقولة وغير المقولة المؤمنة بطريق الرهن أو التأمين الرضائي أو الاجباري أو المحجوزة بطريق التنفيذ الجبري والتي هي في حوزة المدين انما تتلف من ماله .

المادة ٢١- ١ - يحق للمؤسسة ان تضع . عند الضرورة . حراساً على حاصلات المدينين الذين تشكل في استعدادهم لوفاء ما استحق عليهم من اموال في مواعيد استحقاقها مرهونة كانت أو غير مرهونة تأمينا لاستيفاء الاموال المستحقة عليهم .

٢ - اذا وضعت الحراسة بعد مدة الاستحقاق تستوفى الذمة المستحقة وتكون النفقات التي تكبدتها المؤسسة على المدين .

٣ - اذا وضعت الحراسة قبل الاستحقاق تتحمل المؤسسة النفقات حتى تاريخ الاستحقاق . وفي حالة عدم الدفع يتحمل المدين النفقات .

المادة ٢٢- كل اعتراض يقدم أو دعوى تقام من قبل المدين أو كفيله أو ورثتها أو من الغير ، لا يؤخر بيع الاموال المؤمنة أو غير المؤمنة مقولة كانت أو غير مقولة الجاري من قبل المؤسسة أو بناء على طلبها الا اذا قدم المعارض كفالة بنكية بالمبلغ المطلوب الاداء قبل الاحالة القطعية ففي هذه الحالة يتوقف البيع وتلغى المزايدة .

هكذا عند الأصل

المادة ٢٣- ١ - لا تحول وفاة المدين أو كفيله ، ولا التبديل في اهليتهما ، دون متابعة تحصيل مطالب المؤسسة ووضع اشارة الحجز والتأمين الاجباري لصيانة تلك المطالب ومتابعة معاملات التنفيذ واتخاذ جميع التدابير تنفيذاً لاحكام قانون المؤسسة وانظمتها دون حاجة الى اجراء معاملات الانتقال القانونية أو الشرعية ، ودون حاجة لتكرار ما كان قد تم من اجراءات .

٢ - اذا توفي المدين أو كفيله دون ان يكون لها وارث ذو حق لا يجوز لأحد ولو آلت الشركة الى الخزينة أو ادارة الاوقاف أو متوليها ان يطالب باموالها المقدمة للمؤسسة في مقام الرهن أو التأمين أو المحجوزة من قبلها أو ان يضع يده عليها قبل ان تستوفي المؤسسة كامل مطالبها .

٣ - يكتفي في تعيين الورثة ، من اجل اخطارهم ، بضبط ينظم من قبل احد موظفي المؤسسة أو احدجياتها أو مختار بلدة المورث أو حجة حضر ارث من المحاكم الشرعية أو الكنسية .

٤ - اذا نقصت التأمينات التي قدمها المدين أو كفيله ضماناً للقرض ونقصت قيمتها ، لاي سبب من الاسباب ، فعلى المدين وكفيله ان يقدموا تأمينات جديدة يقبل بها المدير العام خلال المسدة التي يحددها على ان لا تتجاوز الثلاثين يوماً ولا يمنع ذلك المؤسسة من وضع اشارة التأمين الجبري دون امهال على اموال المدين أو الكفيل غير المنقولة لقضاء نقص التأمين وذلك بكتاب خطي من المدير العام ، دون حضورهما ، أو حضور اي منهما ، وتكون لهذه الاشارة قوة الرهن الاساسية ويجوز للمؤسسة حجز اموال المدين وكفيله المنقولة تأميناً لتسديد اقساط الدين .

المادة ٢٤- تتعاطى المؤسسة اعمالها على اساس تجارية ، وتستند نفقاتها من مواردها الخاصة وتستوفي فائده على القروض التي تصدرها بمعدل يكفي لتغطية نفقاتها ويحقق لها ربحاً معقولاً .

المادة ٢٥- في نهاية كل سنة مالية وبعد حسم جميع النفقات الادارية واحتياطي الديون المألفة والمشكوك فيها واستهلاك الموجودات واية مصروفات اخرى متوقعة مما تتحمله عادة البنوك أو مؤسسات الاقراض يقوم المجلس بنقل صافي الارباح (أو الخسائر) لحساب الارباح المتجمعة

المادة ٢٦- يحق للمؤسسة ان تطلب الاستشارة والمساعدة فيما يتعلق باعمالها من موظفي وخبراء الحكومة كما يحق لها ان تستعين بمن تشاء من الخبراء وعلى كافة الوزارات والدوائر والسلطات الحكومية والمؤسسات ذات الصلة العامة التي تخضع لاشراف الحكومة ان تزود المؤسسة بما تطلبه منها وان تتعاون معها الى ابعد حدود التعاون .

المادة ٢٧- تتخذ المؤسسة لنفسها أنظمة حسابات وسجلات طبقاً لمبادئ المحاسبة التجارية الحديثة المعمول بها وتكون هذه السجلات خاضعة لتدقيق سنوي من قبل هيئة محاسبة اهلية معترف بها ويوافق عليها وزير المالية وبالإضافة الى ذلك يجوز لمجلس الوزراء تكليف ديوان المحاسبة بمراقبة حسابات المؤسسة وتدقيق سجلاتها ومعاملاتها .

المادة ٢٨- لا يسري اي خطر يفرض على بيع الاراضي الزراعية من نوع الميرى المؤمن عليها على جميع قروض المؤسسة التي دفعت قبل تاريخ نفاذ هذا القانون أو التي ستدفع بعده .

المادة ٢٩- لمجلس الادارة ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ غايات هذا القانون وتشر هذه الانظمة في الجريدة الرسمية .

المادة ٣٠- يلغى قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ على ان تعتبر جميع الانظمة الصادرة بمقتضاه سارية المفعول الى الحد الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون وذلك حتى صدور انظمة خاصة بموجب هذا القانون .

المادة ٣١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ب)

المقرر : قرار رقم (١٣)

شكوى رقم (٥)

تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس واعضاء مجلس النواب المحترمين

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته وبعد ،

ارجو ان ارفع لكل فرد منكم اجمل التهاني بمناسبة فوزكم بالمجلس النيابي الجديد .

سأدتي المحترمين .

لقد حان هذا اليوم السعيد علينا ، هذا اليوم الذي كنا نتظره منذ اشهر وایام ، وهو اليوم الذي تم به تشكيل مجلسكم الكريم الذي سوف يكون سنداً للفقراء مطالبين بحقوق الشعب الذي منحكم ثقته .

سأدتي المحترمين ،

في اوائل شهر شباط من عام ١٩٦٢ حين تقدم دولة رئيس الوزراء الى مجلس النواب السابق يطلب منحه صلاحيات واسعة لتنظيم الجهاز الاداري ، وقد ابلغ دولته المجلس السبب الرئيسي الذي دفعه الى منحه صلاحيات مطلقة لتنظيم الجهاز ، وقبل قطع

اجتمعت اللجنة القانونية بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٢/٧ برئاسة السيد نجيب الرشيد وحضور السادة : سليم البيخيت ، ادريس التل ، خليل السلواني ياسر عمرو ، عبد الحميد الشريه ويوسف العظم ، ونظرت في الشكوى رقم (٥) المرفقة المقدمة من السيد سليمان عريبات المحالة اليها بتوصية من اللجنة الادارية ، وقررت ما يلي : -

حيث أن القانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ قانون تنظيم الجهاز الاداري التي من ضمنه المادة (٧) المراد تعديلها قد صدر بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٤ على ان يكون نافذ المفعول لمدة ثلاثة اشهر ، وقد انتهت المدة بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤ وكان المجلس النيابي السابق قد اقر القانون فلا مجال ، والحالة هذه ، البحث في هذا القانون الذي استنفذ اغراضه بانتهاء المدة التي تعينت له .

اللجنة القانونية

هكذا جاء

أما بحسب التعديلات المقترحة من اللجنة المالية للمجلس فتبلغ الضريبة التي ستحق على الأراضي السقي « ٩٠ » ألف دينار فقط أي ينقص قدره « ١٢٧ » ألف دينار من واردات الخزينة .

٦ - ادرج فيما يلي لاطلاع المجلس نتائج الدراسات التي توصلت اليها الحكومة والتي اعتمدتها الحكومة في رفع نسبة الضريبة على الأراضي السقي بالإضافة الى الاسباب الواردة آنفاً .

دلت احصائيات وزارة الزراعة الرسمية للعشر سنوات الماضية بان الدوم الواحد المزروع بالوز يعطي « ١٢٠٠ » كيلو في السنة ، وان معدل سعر الكيلو الواحد يبلغ « ٥٠ » فلساً فيكون بذلك ثمن ناتج الدوم « ٦٠ » ديناراً فاذا طرحنا من هذا المبلغ ٥٠٪ مقابل النفقات يبقى لدينا « ٣٠ » ديناراً فرضت عليها الضريبة بنسبة ٥٪ .

اما الحمضيات فقد دلت احصائيات وزارة الزراعة المار ذكرها ان متوسط انتاج الدوم الواحد في السنة يقدر بـ « ٨٧٣ » كيلو وان متوسط سعر الكيلو « ٤٠ » فلساً فيكون ثمن ناتج الدوم الواحد « ٣٥ » ديناراً يطرح منه « ١٥ » ديناراً للنفقات ويبقى « ٢٠ » ديناراً فرضت عليها الضريبة بنسبة ٥٪ ايضاً .

وأما الخضار فان معدل انتاج الدوم منها يبلغ (٩٥٨) كيلو ومعدل سعره (٢٠) فلساً فيكون ثمن الناتج (١٩) ديناراً والضريبة المقترحة تبلغ ٥٪ من ناتج ستة دنائير فقط .

وهكذا كله ينطبق على الأراضي المزروعة بالفواكه الاخرى كما ينطبق على الأراضي السقي من الدرجتين الاولى والثانية .

بقي علي ان ارد على جواب حضرة النائب السيد خليل السلوا في فيما يتعلق باعتبار الخضر والوز من المواد الرئيسية للمواطن وكلنا يعلم ان الوز والخضر لا يمكن ان تعتبر من المواد الاستهلاكية الرئيسية لذا فان الحكومة تصر على مشروع القانون من قبلها ورفض قرار اللجنة المالية بهذا الخصوص والسلام عليكم .

السيد جرار نائب جنين : ياسيدي ، مع احترامي للارقام التقديرية التي ادلى بها معالي وزير المالية والتي اعتقد انها مأخوذة عن مستبتات وزارة الزراعة النموذجية ولا اعتقد انها مأخوذة عن مزارعين كادحين عاديين .

اشار الشيخ في مطلع حديثه الى الجفاف كما اشارت الحكومة الى الاسباب الموجبة لتعديل هذا القانون وقالت بالنظر لوجة الجفاف التي حصلت في المملكة خلال السنوات الماضية اصبح من المتعذر على المزارع دفع الضرائب وخاصة الأراضي البعلية لا تكون موجة الجفاف تؤثر على اراضي السقي كما تؤثر على اراضي البعل بنسبة واحدة ، هذا شيء مفروغ منه سواء كانت من مياه جارية من ينابيع او مياه جوفية وان هناك كثيراً من الآبار التي جفت مياهها وانا احد المزارعين واملك بئراً في السنة الماضية وفي اواخر هذا الصيف جف ولم يمض على عمره اكثر من سنة واحدة هذا مع العلم ان هناك مصاريق باهظة يتكبد المزارع .

ان الجدول المعمول به حالياً في القانون القائم هو مأخوذ عن القانون الفلسطيني الذي اخرجته الى حيز التنفيذ الانكليز منذ ثلاثين عاماً وكانوا يعرفون من أين تؤكل الكتف ، كانوا يقاومون المزارعين مقاومة شديدة بصورة خفية فيضطر المزارعون الى بيع اراضيهم فجاءت الحكومة كان دوم الوز مقدراً

بالقانون الاصلي بـ ٥٠٠ فلس فجعلته ديناراً ونصف الحمضيات مائة فلس فجعلته ديناراً ، الأراضي المزروسة فواكه ٣٠٠ كانت ٧٠ فلساً وأراضي السقي ٧٠ فلساً ، لذلك لي اقتراح وسط ، الأراضي البعلية تعفى هذا عدل - الأراضي السقي والحمضيات والوز تدفع ضريبة كما كانت بدون زيادة او نقصان .

السيد المحيسن نائب الطفيلة : انسي على هذا الاقتراح .

رئيس الوزراء : مسألة العفو لا يصير الجفاف ينطبق على السقي وعلى الخضرة هذا شيء عادي نحن في السنوات الماضية عفونا أكثر البعل ، القانون التالي يستهدف ان البعل لا تؤخذ عنه ضريبة ابداً والسقي تأخذ عنه ضريبة عندما ينتج او عندما لا يعني من الضريبة او لا يصلد عفو من الضريبة في سنتين الجفاف طبعاً يعني ، التقديرات التي تفضل بها الاخ جرار فيما يتعلق بالقانون الفلسطيني ارجو ان يتجه ايضاً الى الاسعار وقها كيلو البرتقال كان بنصف قرش هذا من جهة ومن جهة اخرى نحن عندنا معلومات من مزارعي سقي مباشرة - وزراء - ودرسنا هذا الموضوع بالإضافة الى الدراسات المتوفرة عندنا .

- ضجة -

السيد البعيت نائب عمان : يبدو اللجنة المالية التي تقف الان موقفاً لا تحسد عليه ان هناك شبه هجوم او هجوم شبه مركز على اللجنة المالية ، ليس من معالي وزير المالية فحسب بل من عدد من النواب الكرام ، ولذا اجد ان من واجبي كرتيس للجنة المالية ان ادافع عن وجهة نظر اللجنة ولذا ارجو من معالي الرئيس ان يسمح لي ان اوضح للمجلس الكريم الاسباب التي استندت اليها اللجنة المالية في ادخال التعديلات على مشروع القانون الذي تلي على مسامعنا الان .

ان اللجنة حين بحثها هذا المشروع رأته اولاً وقبل كل شيء ان تعود الى الاسباب الموجبة والتي استندت اليها الحكومة في وضعها هذا المشروع وثانياً ان تستير بقانون الضريبة التي تستولي حالياً من المزارعين وبين فئة الضريبة المقترحة بموجب مشروع القانون الذي نحن بصدد بحثه الان ، هذا بالإضافة الى الخبرة او المعلومات الخاصة المتوفرة لدى اعضاء اللجنة المالية بالنسبة لهذه الفئة من الأراضي وعلى ضوء هذه الدراسات كما اتضح للجنة المالية ، اتضح للمجلس الكريم ان الحكومة استندت الى وضع مثل هذا المشروع الى ان هناك سنوات جفاف تتاب الأراضي البعلية سنة بعد سنة مما لا تمكن الحكومة من تحصيل الضريبة بالشكل السليم بالنسبة للنفقات الباهظة التي تتحملها خزنة الدولة ، ولذا رأيت الحكومة ان تعفي الأراضي البعلية من الضريبة كلياً وان تعرض على خزنة الدولة من اضرار من جراء هذا التعويض عن الأراضي التي تسقى بواسطة المياه او الموترات اي الأراضي السقي اي الأراضي المروية ، ان اللجنة المالية واعتقد مجلس النواب الكريم يرحب بمبدأ الاعفاء وبفكرة الاعفاء ما دام ان الحكومة هي التي تقدمت بهذا المشروع مستندة الى اسباب وجيهة كما اشرت انما هناك ما يتبادر الى السمع هل هناك ما يتفق مع مبدأ التشريع او مع سلامة التشريع بالنسبة لمبدأ عدالة توزيع الضريبة ان تعفى الضريبة من جهة من احد المواطنين وتعرض من جهة اخرى لبالرغم مما يتبادر الى ذهن اللجنة اردنا ان نتجاوز عن هذه الملاحظات او عن هذه المطالبات ونذهب بسع المشروع الى ابعاد الحدود فاردنا ان نبحث في المشروع مادة مادة على ضوء القانون المعمول به حالياً والذي فرضت الضريبة بموجبيه منذ سنة ١٩٥٥ اي قبل ستة او سبعة سنوات اتضح للجنة ما يلي :

هكذا منه لأصل

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من ١/٤/١٩٦٢
- المادة ٢ - يلغى النص الوارد في المادة (٢) من القانون الاصيلي المتعلق بتعريف لفظة الأرض ويستعاض عنه بالنص التالي :
- تعني لفظة (الأرض أو الأراضي) لاغراض هذا القانون الأرض أو الأراضي السقي والأبنية القائمة عليها وكل شيء آخر ثابت فيها باستثناء الأبنية الصناعية .
- المادة ٣ - يلغى الجدول الملحق بالقانون الاصيلي ويستعاض عنه بالجدول التالي :

الجدول

صنف الأرض	الوصف	فئة الضريبة	فلس	دينار
١	الأراضي المغروسة موزا	١	٥٠٠	عن كل دونم أو جزء منه
٢	الأراضي المغروسة حمضيات	١	٦٠٠	"
٣	الأراضي المغروسة فواكه أخرى	١	٣٠٠	"
٤	أراضي السقي من الدرجة الأولى	١	١٠٠	"
٥	أراضي السقي من الدرجة الثانية	١	٧٠	"

الرئيس : والآن ليستمر المقرر .

ب -

المقرر :

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية بنصابها القانوني بتاريخ ٦٣/٢/٩ برئاسة معالي السيد سليم البخيت ، وحضور السادة : المقرري يوسف العظم ، سامي حداد ، موسى ابو الراغب ، محمد المعايطة ، يوسف التكروري ، محمد الحشيان ، يوسف عبيد وحضور وكيل وزارة المالية . ونظرت في (مشروع القانون المعدل لقانون

اللجنة المالية

الرئيس : هل لاحظت ملاحظات على هذا المشروع ؟

السيد المحسن نائب الطفيلة : معالي الرئيس انا اصر على اقراره كما ورد من الحكومة لأن الفائدة تعود على البلديات ، البلديات اهم من الذي

السيد جرار نائب جنين : انني على اقتراح السيد شاهر .

السيد المعايطة نائب الكرك : معالي الرئيس .

كلنا يشعر بأن الحكومة بحاجة الى موارد وأن المورد الصحيح هو بفرض ضرائب لكن المظهر الوحيد لهذا البلد أو المملكة الذي يدل على ان البلد في حالة اقتصادية حسنة هي الابنية ، فالمرور في هذه البلدة خاصة أي العاصمة هو من الاجارات فاذا فرضنا ضرائب زائلة على الابنية ، معناها جمدنا الابنية ، وهناك بلديات تسمى اسماء وظلماً بلديات ، والحكومة عندما تطلب زيادة ضرائب لبعض البلديات معناه تشجيع السرقات في هكذا بلديات .

السيد محي الدين نائب رام الله : انا من الناس الذين يدفعون ضرائب ٤٠٠ او ٥٠٠ دينار سنوياً للابنية ولكن أصر يا معالي الرئيس على ان تكون سبعة في المائة تضحية من مصلحة البلديات .

الرئيس : الآن التصويت على القانون .

ضجة -

وزير الداخلية : بالاضافة لما قاله الاخوان أرجو ان أبين اننا نحن نطلب من البلديات ان تقوم بمشاريع المياه ، تقريباً كل بلدية تطلب منها ، الزرقاء تقول لها تريد مشروع مياه فيأتون به من مسافة ١٠ او ١٢ كيلو متراً ، اريد ، رام الله ، القدس ، الكل ، البلديات تطلب منها مشاريع لتحسين الخدمات سواء في المياه أو المجاري أو تبيد الطرق ، مجالات أخرى كثيرة ، هذه كلها تحتاج الى أموال ، وجدنا ان ٥٪ لا تكفي لطلبنا ٢٪ حتى تضج ٧٪ ، عندنا في مدينة القدس تعني داخل السور من كافة الضرائب

تأخذ من الحكومة بالنظر للمنافع العامة والخدمات التي تقدمها البلديات .

السيد عبيد نائب القدس : انا كأحد اعضاء اللجنة المالية كنت عارضت الاقتراح بأن تمنح البلديات من تحصيل ضرائب ضرورية لانعاشها فاذا لم نعط البلديات ضرائب فكيف تنتعش البلديات ، اذن نغلقها في النهاية انا كأحد اعضاء اللجنة المالية ما وافقت ، بل اردت رفع الضريبة ، لكن بالأكثريه مشيئاً .

وليس الوزراء : اذا سمح الاخوان ساقراً فقرة من تقرير اللجنة المالية المتعلق بهذا الموضوع ،

« تحتاج البلديات في الأردن الى ايرادات أكثر من الإيرادات التي تحصل عليها من ضريبة الخمسة في المائة المفروضة على الاملاك وتعتقد اللجنة المالية الملكية التي درست نظام الضرائب بأن نسبة الضريبة يجب ان تزداد الى سبعة في المائة كي تتوفر للبلديات اموال اضافية تنفقها على الخدمات البلدية المزايمة »

وبعد ذلك يتكلمون عن المجاري والاطفائية والخدمات البلدية وخلافها .

مرة أخرى أرجو المجلس الكريم ، يعني تريد قليلاً من الحزم والعدل في سياسة الضرائب حتى تستطيع الحكومة والبلديات التي هي ايضا كما قال النائب السيد المحسن مهمة أكثر من الحكومة حتى تقوم بواجباتها ، على مايلو لي - مع الاحترام الشديد - ان هناك رغبة بأن تنقص هذه وتنقص تلك بالآخر سيفرق معنا هذا فرقاً كبيراً ، نحن نقول بشد الاحزمة ونقول بمشاريع ونقول باكتفاء ذاتي ، الرجاء من الاخوان تقدير هذه النقطة قبل ان يقولوا نعم أو لا .

هكذا منه لأصل

فلس

٨٠٠	عن كل رأس من الأبل
٨٠٠	عن كل رأس من الجاموس
٨٠٠	عن كل رأس من البقر
٨٠٠	عن كل رأس من الخنازير
٤٠٠	عن كل رأس من الضأن
٤٠٠	عن كل رأس من الماعز

المادة ٣ - تستوفي الضريبة المذكورة في المادة السابقة من قبل موظفي الجمارك في المراكز الجمركية على الحدود وتعتبر الموائمي التي تدخل البلاد عن غير تلك المراكز مهيرة وتطبق عليها الأحكام الواردة في قانون الجمارك والمكوس المتعلقة بالنهرب .

المادة ٤ - تعفى من الضريبة الموائمي التي تستوردها الحكومة وأية دائرة من دوائرها .

المادة ٥ - يلغى قانون ضريبة الموائمي رقم (٥) لسنة ١٩٥٢ وكل تشريع أردني أو فلسطيني سابق يتعارض أحكامه مع هذا القانون .

للمادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون

- د -

المقرر : (متابعا)

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة المالية بتبصاتها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ برئاسة معالي السيد سليم البيخيت وحضور السادة : المقرر يوسف العظم ، محمد الحشمان ، موسى ابو الراغب ، محمد المعاينة ، يوسف التكروري ، يوسف عبده وسامي حنّاد . ونظرت في مشروع قانون ضريبة الحرس الوطني المعدل لسنة ١٩٦٣ وتمت الموافقة عليه كما ورد من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة المالية

الرئيس : هل لاحظت ملاحظات على هذا المشروع ؟
« فلم يبد احد رغبته في الكلام »
« وهذه مقارنة للسلطة الاصلية والتعديلات الجديدة » .

ملحوظات حول مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦٣

الاجراءات اللجنة المالية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتمثيل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة المالية رقم (٦) المؤرخ في ١٩٦٣/٢/٩	يعتبر ما جاء في المادة (٦) المعدلة من القانون الاصل في المادة (٦) ووصف النص التالي اليها باعتبارها فقرة (ب) ب - تستوفي ضريبة مقدارها ديناران من كل طن مستورد من خارج المملكة من الامتداد في ذلك مادة (الكليكر) ويستثنى من ذلك الامتداد الايض .	١ - مع اضافة أحكام المادة الاولى يستوفى ضريبة مقدارها ثلاثة دنانير واثني فلس من كل طن من الامتداد يصنع بطايع من قبل كبر كصناعة الامتداد الاردنية المحدودة اعتبارا من تاريخ ١٩٥٤/٤/١٠ ب - يستثنى من ضريبة الحرس الوطني كميات الامتداد التي تصدر الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية بموجب بيانات وشهادات تجارية تمت وصحتها الى البلد المصدري اليه .

هكذا منه الاصل

الرئيس : يتلى القانون للموافقة

« فتلاه المقرر ووافق المجلس عليه كما ورد من الحكومة وهذا نصه بالصيغة التي سرفح بها الى مجلس الاعيان المقرر » .

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون ضريبة الحرس الوطني

رؤي من الضروري فرض ضريبة الحرس الوطني على الامنت المستورد وعدم الاخذ بمبدأ الاعفاء السائد في الوقت الحاضر ، والغاية من ذلك تهدف الى عدم تسرب الضريبة الى ارباح شركة مصانع الامنت الاردنية التي حصر الاستيراد بها فقط ولحق الشركة على زيادة الانتاج لكفاية الاستهلاك المحلي .

مشروع

قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني رقم () لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع قانون ضريبة الحرس الوطني رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٤ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر ما جاء في المادة (٢) المعدلة من القانون الاصلي فقرة (أ) . ويضاف النص التالي اليها باعتباره فقرة (ب) .
ب - تستوفى ضريبة مقدارها ديناران عن كل

طن مستورد من خارج المملكة من الامنت بما في ذلك مادة (الكلينكر) ويستثنى من ذلك الامنت الايض .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

(٥)

المقرر : متابعا

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة المالية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ برئاسة معالي السيد سليم البخيت وحضور السادة : المقرر يوسف العظم ، محمد الخشمان ، محمد المايطة ، يوسف التكروري ، موسى ابو الراغب ، يوسف عبده وسامي حداد وحضور وكيل وزارة المالية . ونظرت في (مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٣) وقررت الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع تعديل المادة الرابعة منه التي عدلت المادة ١٣ من القانون الاصلي بحيث تصبح عبارة (سبعة عشر) الواردة في الفقرة (أ) من البند الاول من المادة ١٣ وتصبح (خمسة عشر) وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها وتبعا لذلك تخفف الحصص التي ستدفع الى صندوق البلدية الوارد ذكرها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة بالشكل الذي يتسجم مع هذا التعديل اذا ما قبل المجلس الكريم قرار اللجنة .

اللجنة المالية

وهله مقارنة ما بين القانون الاصلي والمواد المقترحة » .

انظر قرار اللجنة المالية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٣/٢/٩ .

اجراءات اللجنة المالية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
	<p>تعديل المادة (٢) من القانون الاصلي بالقضاء ما جاء فيها بشيئ (المالك) والاستعانة به بما يلي : - تبقى لفظة المالك لافراض هذا القانون ، الشخص الذي يتبع انطباعا مباشرا بالمالك او الذي يتقاضى بدل ايجاره او ايراده ويشترط في ذلك ان يعتبر المالك المسجل هو المالك اذا كان ثمة خلاف حول الملكية .</p> <p>تعديل المادة (١٢) من القانون الاصلي بالقضاء ما جاء في البند (ل) من الفقرة (١) منها والاستعانة به بما يلي : ل - اية ابنية مستعملة كلياً دوراً للسكن يسكنها اصحابها داخل منطقة امانة العاصمة اذا كان صافي قيمة ايجارها السنوي لا يتجاوز (٢٥) ديناراً أو لا يتجاوز (٥) دينار اذا كانت الابنية داخل مناطق البلديات الاخرى .</p> <p>تضاف الفقرة (٤) التالية الى السادة (١٢) من القانون الاصلي بالتكامل التالي : ٤ - تؤجر المالية ان يعني كلياً او جزئياً اية ابنية او اراضي من الضريبة المستحقة عليها عن اية سنة من السنين ، او ان يقرن اعادة الضريبة التي استوفيت عن تلك السنة .</p>	<p>المادة (٧) تبقى لفظة (المالك) الشخص المسجل للملك يسكنه وان لم يكن المالك مسجلاً فعني الشخص الذي يتقاضى بدل ايجار ذلك المالك أو ايراده ، ويشترط في ذلك ايضاً ان يعتبر المالك المسجل هو المالك اذا كان ثمة خلاف حول الملكية .</p> <p>الفقرة (ل) من المادة (١٢) ل - اية ابنية مستعملة دوراً للسكن يسكنها اصحابها داخل منطقة امانة العاصمة اذا كان صافي قيمة ايجارها السنوي لا يتجاوز (٢٥) ديناراً أو لا يتجاوز (٥) دينار اذا كانت اية ابنية داخل مناطق البلديات الاخرى .</p> <p>ليس ما اصل في القانون الاصلي</p>

هكذا منه الاصل

اجراءات اللجنة المالية بمجلس النواب	
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	<p>أو إعادة أي جزء منها إذا وجد أن هذه الضريبة تخففت نتيجة خطأ أو تكرار في سجلات الضريبة .</p> <p>يبقى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستأنف منه ما يلي :-</p> <p>١٣ - (١) تكون فة الضريبة كما يلي :-</p> <p>أ - سبعة عشر في المائة من صافي قيمة الأجار السنوي المبني بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها أو تحيط بها .</p> <p>ب - عشرة في المائة من صافي قيمة الإيجار السنوي للأراضي التي ليست مساحة للمباني .</p> <p>(٢) تدفع الزريبة لمندوب البلدية سنوياً ٤٢٪ من صافي تعصيلات الضريبة والبرامه المحقة على الابنية والأراضي الواقعة داخل حدود تلك البلدية اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .</p> <p>(٣) تدفع البلدية حصتها من بقايا الضريبة والبرامه التي تحصل بعد العمل بهذا القانون وفق الفقرة (٢) من هذه المادة .</p>
المادة المعمول بها الآن	<p>تكون فة الضريبة كما يلي :</p> <p>١ - المباني بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها وتحيط بها عشرة في المائة من صافي قيمة الأجار السنوي .</p> <p>٢ - الأراضي التي ليست مساحة للمباني حصة بالباقي من صافي قيمة الأجار السنوي .</p>

انظر قرار اللجنة المالية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٣/٢/٩ .

اجراءات اللجنة المالية بمجلس النواب	
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	<p>يبقى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الأصلي ويستأنف منه ما يلي :</p> <p>المادة ١٥ (١) إذا لم تدفع الضريبة خلال السنة المالية التي تخففت فيها الضريبة يستوفى من المكلف مبلغ إضافي كزيادة نسبة عشرة في المائة من المبلغ المستحق الاداء من الضريبة وتزد الزامه عشرة في المائة أخرى إذا لم تدفع الضريبة خلال سنة التحقق التالية ومكاد بحيث لا يتجاوز عسري الضريبة من ٥٠ بالمئة من الضريبة المستحقة الاداء ، على أن لا يؤثر ذلك على تحصيل الضريبة المستحقة بتقضى قانون تحصيل الاموال الاجبرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ أو أي تشريع آخر يرقم مقامه .</p> <p>(٢) بقايا السنة المالية ١٣/٦٢ وبقايا السنين السابقة المدورة على تاريخ العمل بهذا القانون تسري عليها احكام الفقرة (١) من هذه المادة كما لو كانت متحققة من السنة المالية ٦٣/٦٢ على أن لا يؤثر ذلك على البرامه المحقة بتقضى احكام القانون الأصلي .</p> <p>تمثل المادة (١٦) من القانون الأصلي بجاف عبارة (الضمة اشهر الأول من) التي جاءت في الفقرة الشرطة الواردة بعد الفقرة (ب) منها .</p>
المادة المعمول بها الآن	<p>المادة (١٥) إذا لم تدفع الضريبة خلال السنة اشهر الأول من السنة المالية يستوفى من المكلف كزيادة مبلغ اضافي بنسبة خمسة في المائة من المبلغ المستحق الاداء من الضريبة من الأداة من الضريبة إذا دفعت خلال السنة التالية من سنة التحقق ويحول الى عشرة في المائة إذا تأخر سنة التحقق ويحول الى عشرة في المائة إذا تأخر فيها من سنة التحقق المذكورة ، وعلى هذه البرامه بتقضى احكام قانون تحصيل الاموال الاجبرية .</p> <p>المادة (١٦) تقرأ (ب) إذا طلب مقضى الضمين من اجسدة القارة مدنياً فإن صافي قيمة الإيجار السنوي لأي ملك مشرع في القارة قد زاد بمقدار ٢٠ بالمئة أو أكثر ويشترط في ذلك أن يقدم المطلب خلال السنة اشهر الأول من سنة المراجعة وأي طلب يقدم بعد التاريخ المعلن لا يقبل فيه .</p>

انظر قرار اللجنة المالية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٣/٢/٩

هكذا منه لأصل

الفصل بكثير وأنا اقترح هذا الاقتراح ولا ادري اذا كان احد من الاخوان يفتي عليه .

« اصوات : نفي عليه »

رئيس الوزراء : يا سيدي مرة اخرى اقحمت اسماء الناس الذين يعجزون بالفعل عن دفع الضريبة ، احصاها ٩٥ ٪ من الذين تصيبهم هذه الغرامة هم اناس قادرين على دفع الضريبة لانهم يتأخرون عنها وبالتالي اي شدة في هذا الباب اعتقد انها ضرورية .

السيد الرحي نالاب والله : اذا تطرقنا للغرامة اعتقد تكليف المسؤولين ان يخبروا هؤلاء قبل مضي السنة .

الرئيس : اضع قرار اللجنة بالرأي فهل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : غير واقفين .

مشروع

القانون المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي

داخل مناطق البلديات

رقم () لسنة ١٩٦٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٣ ويقرأ مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١/٤/١٩٦٣ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء فيها تفسيراً للفظ (المالك) والاستعاضة عنه بما يلي :-

« تعني لفظة المالك لاغراض هذا القانون ، الشخص الذي يتفقد انتفاعاً مباشراً بالملك او الذي يتقاضى بدل إيجاره او ايراده ، ويشترط في ذلك ان يعتبر المالك المسجل هو المالك اذا كان ثمة خلاف حول الملكية » .

الرئيس : القانون كما ورد من الحكومة بالرأي فهل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون .

« وهذا نص المشروع كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر » :
الاساس - الموجبة

يشتمل المشروع على تعديلات اساسيين وهما :

١ - تعديل بعض مواد القانون من الناحية الشكلية لزيادة الايضاح وتضاديا للتردد في التفسير والاجتهاد .

٢ - ضمت ضريبة البلديات (بعد زيادتها من ٥ ٪ الى ٧ ٪) الى الضريبة الاصلية التي تستوفيها الخزينة وهي ١٠ ٪ بنية تسهيل عمليات التحقيق والتحصيل ومقابل ذلك ستعطي البلدية ٤٢ ٪ من قيمة الضريبة المحصلة في منطقتها .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصيل على الوجه التالي :

أ - بالغاء ما جاء في البند (ل) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ل - انة ابنة مستعملة كلياً دوراً للسكن يسكنها اصحابها داخل منطقة امانة العاصمة اذا كان صافي قيمة ايجارها السنوي لا يتجاوز (٢٥) ديناراً او لا يتجاوز (٥) دنانير اذا كانت الابنة داخل مناطق البلديات الاخرى .

ب - بأضافة الفقرة (٤) التالية اليها :

٤ - لو وزير المالية ان يعني كايلاً انة ابنة او اراضي من الضريبة المستحقة عليها عن انة سنة من السنين ، او ان يقرر اعادة الضريبة التي استوفيت عن تلك السنة ، او اعادة اي جزء منها اذا وجد ان هذه الضريبة تحققت بتسوية خطأ او تكرار في سجلات الضريبة .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

١٣ (١) تكون فئة الضريبة كما يلي :-

أ - سبعة عشر في المائة من صافي قيمة الايجار السنوي المباني بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها او تحيط بها .

ب - عشرة في المائة من صافي قيمة الايجار السنوي للاراضي التي ليست ساحة للمباني .
(٢) تدفع الخزينة لصندوق البلدية سنوياً ٤٢ ٪ من صافي محصيلات الضريبة والغرامة المتحققة على الابنية والاراضي الواقعة داخل حدود تلك البلدية اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون .

(٣) تدفع للبلدية حصتها من بقايا الضريبة والغرامة التي تحصل بعد العمل بهذا القانون وفق الفقرة (٢) من هذه المادة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

١٥ (١) اذا لم تدفع الضريبة خلال السنة المسالية التي تحققت فيها الضريبة يستوفى من المكلف مبلغ اضافي كغرامة بنسبة عشرة في المائة من المبلغ المستحق الاداء من الضريبة وتزداد الغرامة عشرة في المائة اخرى اذا لم تدفع الضريبة خلال سنة التحقق التالية وهكذا بحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة عن ٥٠ بالمائة من الضريبة المستحقة الاداء ، على ان لا يؤثر ذلك على تحصيل الضريبة المستحقة بمقتضى قانون تحصيل الاسسوال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥١ او اي تشريع اخر يقوم مقامه .

(٢) بقايا السنة المالية ٦٣/٦٢ وبقايا السنين السابقة المدورة على تاريخ العمل بهذا القانون تسري عليها احكام الفقرة (١) من هذه المادة كما لو كانت متحققة عن السنة المالية ٦٣/٦٢ ، على ان لا يؤثر ذلك على الغرامة المتحققة بمقتضى احكام القانون الاصيل .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٩) من القانون الاصيل بحذف عبارة (التسعة اشهر الاولى من) التي جاءت في الفقرة الشرطة الواردة بعد الفقرة (ب) منها .

الدكتور غريس نائب اربد : المواطنون يرفعون شكوى الى المجلس للنظر فيها كشكاوى لا لاحتالها الى المراجع المختصة . والاحظ ان اللجنة كانت وظيفتها احالة كل شكوى الى المرجع المختص دون ان تعطي رأيا في حقيقة هذه الشكوى وفي صحتها ، انا من اللجنة ان تعطي رأيا في كل شكوى وتقدم لنا المعلومات التي تتوصل اليها عند بحث كل شكوى وذلك في المرات القادمة .

الرئيس : قرار اللجنة الادارية بالرأي فهل يوافق المجلس عليه .

الجميع : موافقون

٩ - احالة مشاريع القوانين الواردة

الرئيس : ورد الى المجلس مشروع قانون تشكيل الحاكم النظامية وهو من اختصاص اللجنة القانونية فهل يوافق المجلس على اخلاله عليها .

الجميع : موافقون

السيد السواوي نائب القدس : معالي الرئيس كنا قد تقدمنا بطلب موقع من واحد وعشرين ناقيا من اجل مناقشة دولة رئيس الوزراء على نيائه الذي اتفاه بعد جلسة الثقة فهل لي ان اعلم ماذا تم بهذا السيد الفايير نائب بدو الوسط : معالي الرئيس اعتقد بالنسبة للموضوع الذي اثاره الزميل خليل بك للسراي قد مر عليه فترة من الوقت شهر ونصف تقريبا وبامكان المجلس الكريم ان يناقش هذه الاشياء في الجلسات المقبلة وخصوصا ان الموازنة آتية على الطريق وفي كل وقت يحق للمجلس ان يناقش الحكومة في سياستها الخارجية والداخلية وبالنظر للمصلحة العامة ارجو من النواب المحترمين تأجيل هذا الموضوع الى وقت آخر .

رئيس الوزراء : الواقع اني ارجو المجلس الكريم صرف النظر عن الموضوع نهائيا ، المناقشات التي تجري بين المجلس والحكومة في اي موضوع هي مناقشات رأي ومناقشات الرأي تفترض الحب والاحترام المتبادل في كل نقطة اختلاف ، وعلى هذا وكما فهمت من بعض الاخوان هنا بعضهم لم يفسرنا لهذا الرأي او ذلك انه يحس هذا الانسان او ذلك ، هذا شيء غير مقصود بالمره ، هذه الحكومة تعتر بهذا المجلس على اساس انه عون لها سواء وافقها او لم يوافقها ، ومهما قست المناقشة فارجو ان يفهم دائما ان اختلاف الرأي لا يذهب للسود قطعا ، والنقاط التي اثارها الاخوان النواب او التي اثارها رأي ، هذه نقاط رأبي والمجال مفتوح باستمرار في كل مناسبة نحين لتصحيحها ولائقات النظر عنها وبالتالي ارجو ان يصرف النظر عن هذا الموضوع وكل رأي لا يجب ان يعضو في هذا المجلس المجال مفتوح لمناقشته بصورة طبيعية عادية .

السيد التل نائب اربد : معالي الرئيس كنت قد قدمت لمالككم بسؤال حول موقف اللاجئين السياسيين في هذا البلد فارجو معالي الرئيس ان يعلمني اذا تم بهذا السؤال .

الرئيس : هذا ترتيب الرئاسة والى ان يأتي الوقت المناسب سيوضع على جدول الاعمال . الآن قدمت له الشكوى من النائب المحترم الاستاذ يوسف العظم ، هذه الشكوى خلاصتها وقوع اعتداء عليه في الليلة الماضية وقد بحث الموضوع مع دولة رئيس الوزراء - موضوع الاستاذ يوسف - فوعبد دولة الرئيس بالاجراء التحقيقات السريعة . ومجازاة المتدي واتخاذ الواجب الذي يتطلبه حسابة النائب وكرامته والحفاظة عليه .

الدكتور غريس نائب اربد : من اين الاعتداء .

الرئيس : التحقيق سيبين هذا

السيد الخشمان نائب السلط : نرجو ان يشرح لنا الاستاذ يوسف كيفية الاعتداء عليه .

السيد حجازي نائب الخليل : لا تقبل من اي انسان مها كان ان يعتدي على كرامة اي نائب محترم ولنا من حكمة دولة رئيس الوزراء ما يشجعنا ان ننهي اثر هذه الجريمة .

رئيس الوزراء : ارجو ان يكون واضحا ان كرامة هذا المجلس واي عضو فيه هي من كرامتنا جميعا وبالتالي سنحقق بهذا الموضوع وسنصل الى نتائج ترضي الاخ يوسف .

١ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : الجلسة القادمة سنحدد بعد عيد الفطر المبارك وكل عام وانتم بخير .

« ورفعت الجلسة »

امين عام مجلس الأمة بالوكالة
نزار الراعي

رئيس مجلس النواب
صلاح طوقان

مكتبة منه الاصل

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون الحرف والصناعات المعدل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الحرف والصناعات المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر ما جاء في تعريف عبارة سلطة الترخيص - فيها - .
(او طبيب البلدية ضمن منطقة اختصاصه) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بشطب عبارة (وزير الدفاع) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مدير الامن العام) .

المادة ٤ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي بشطب عبارة (ولوزير الدفاع) التي وردت بها والاستعاضة عنها بعبارة (او طبيب البلدية ضمن منطقة اختصاصه ، ومدير الامن العام) .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً او بكليتا العقوبتين ممّا كل من ارتكب في اية منطقة يسري عليها هذا القانون احد الاعمال التالية :

أ - تعاطي حرفة مصنعة دون رخصة .

ب - خالف اي حكم من احكام الفقرتين (٣ و ٤) من المادة (٥) من هذا القانون .

ج - عرض للبيع اية مادة غذائية قابلة للتلوين مكشوفة أو تقل هذه المادة بقصد البيع دون غطاء او دون ان يراعي النظافة او التعليمات الصحية بشأن المحافظة عليها من التلوين .

د - عرض للبيع اية مادة غذائية تالفة غير صالحة للاكل او فقدت عناصرها الغذائية .

هـ - عرض للبيع شرايئاً غير صحي ، او عرضه في اوعية غير نظيفة .

و - لم يراع النظافة التامة في المحلات او المعامل او المؤسسات التي يتعاطى حرفة فيها .

ز - اى بالنسبة للحرفة التي يقوم بها اي امر يتنافى مع الامور الصحية العامة ، او ما يحل بالنظام العام او الامن العام .

ح - تخلف عن العمل باي شرط من شروط الرخصة او باي شرط اخر مقرر .

٢ - اذا كانت المخالفة من اجل عدم الحصول على الرخصة فعلى المحكمة ان تحكم باغلاق المحل الذي ارتكبت فيه المخالفة الى ان يحصل مشغله على ترخيص يتعاطى تلك الحرفة اما في الاحوال الاخرى ، فالمحكمة ان تحكم باغلاق المحل مؤقتاً للمدة التي تراها حسب نوع المخالفة وجسامتها وما حصل او قد يحصل بسببها من ضرر .

٣ - اذا تكررت المخالفة ، تضاعف العقوبة والمحكمة ان تحكم باغلاق المحل الذي تمت فيه المخالفة بصورة دائمة او مؤقتة المدة التي تراها .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٤) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد عبارة (في دوائر الصحة) التي وردت في الفقرة (٤) منها : (او في طبابة البلدية ضمن اختصاصها مجازاً) .

المادة ٧ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد عبارة (طبيب الصحة) الواردتين فيها :

(او طبيب البلدية)

المادة ٨ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي بشطب كلمة (والدفاع) التي وردت فيها .

لأب الرئيس : ينال قانون الجنسية المعدل مادة مادة للمواطنة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة كما ورد من مجلس النواب ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه) .

وهذا نصه بالشكل الذي يباحل به الى الحكومة :

هكذا حقه الأصل

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

معدل لقانون الجنسية الاردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون الاصلي رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى ما جاء في المادة الثالثة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٣- يعتبر اردني الجنسية :-

١ - كل من حصل على الجنسية الاردنية او جواز سفر اردني بمقتضى قانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٢٨ وتعديلاته والقانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وهذا القانون .

٢ - كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ ١٥/٥/١٩٤٨ ويقم عادة في المملكة الاردنية الهاشمية خلال المدة الواقعة ما بين ٢٠/١٢/١٩٤٩ لغاية ١٦/٢/١٩٥٤ .

٣ - من ولد لآب متمتع بالجنسية الاردنية .

٤ - من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من ام تحمل الجنسية الاردنية واب مجهول الجنسية او لا جنسية له او لم تثبت نسبته الى ابيه قانوناً .

٥ - من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من والدين مجهولين ويعتبر التقيط في المملكة مولوداً فيها ما لم يثبت العكس .

المادة ٣- يلغى ما جاء في المادة الرابعة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٤- يحق لكل عربي يقم عادة في المملكة الاردنية الهاشمية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة متتالية ان يحصل على الجنسية الاردنية اذا تحلى عن جنسيته الاصلية باقرار خطي، وكانت قوانين بلاده تجيز له ذلك وبشرط :-

١ - ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم باية جريمة ماسة بالشرف والاعلاق .

٢ - ان يكون له وسيلة مشروعة للكسب .

٣ - ان يكون سليم العقل غير مصاب بعاقة تجعله عالة على المجتمع .

٤ - ان يقسم بين الولاء والاخلاص لجلالة الملك امام قاضي صلح .

المادة ٤- تلغى المادة الثامنة من القانون الاصلي حسب عدلت بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ ويستعاض عنها بما يلي :-

(المادة ٨) زوجة الاردني اردنية وزوجة الاجنبي اجنبية الا انه :-

١ - يجوز للاردنية التي تزوجت من غدير اردني او التي تزوجت من غير اردني الاحتفاظ بجنسيتها الى ان تحصل على جنسية زوجها بمقتضى قوانين بلاده .

٢ - يجوز للاجنبية التي تزوجت اردنياً الاحتفاظ بجنسيتها اذا ارادت وعليها في هذه الحالة ان تعلن عن رغبتها في ذلك خطياً لوزير الداخلية خلال ستين من تاريخ اقامتها في المملكة الاردنية الهاشمية وعندئذ تعامل وفقاً لمتنقيات قانون الاجانب والانظمة الصادرة بموجبه .

٣ - يجوز للاردنية التي تنجس زوجها بجنسية دولة اخرى بسبب ظروف خاصة ان تبقى محتفظة بجنسيتها الاردنية .

المادة ٥- يلغى ما جاء في المادة العاشرة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

(المادة ١٠) يحتفظ الاولاد القاصرون الذين تنجس والدهم او يتنجس بجنسية اخرى بسبب ظروف خاصة ولم يدخلوا في جنسية والدهم الجديدة، بجنسيتهم الاردنية وعليهم ان يختاروا جنسية والدهم او الجنسية الاردنية ببيان خطي خلال مدة ستين من تاريخ بلوغهم سن الرشد .

المادة ٦- تعدل المادة الثانية عشرة من القانون الاصلي بالشكل التالي :-

أ - تضاف كلمتا قراءة وكتابة الى آخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة .

ب - تضاف الفقرتان التاليتان الى المادة المذكورة .

٦ - ان يكون سليم العقل غير مصاب بعاقة تجعله عالة على المجتمع .

٧ - ان تكون له وسيلة مشروعة للكسب مع مراعاة عدم مزاحمة الاردنيين في المهن التي يتوفر فيها عدد منهم .

٣ -

لائب الرئيس : يطل قانون مجلس الاعمار المعدل المؤقت مادة المادة البراقعة عليه (فتلاه المقرر مادة مادة كما ورد من مجلس النواب ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه) وهذا نصه بالشكل الذي سيحال به الى الحكومة :

هكذا منه لأصل

قانون موقت معدل لقانون مجلس الاعمار

رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وكافة التعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٧ بمجلد ما جاء فيها بعد عبارة (امين عام) والاستعاضة عنه بما يلي . -

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

وكيل وزارة المالية

وكيل وزارة الاشغال العامة

وكيل وزارة الزراعة

محافظ البنك المركزي

رئيس مؤسسة الاقراض الزراعي

ثلاثة اعضاء من غير موظفي الدولة يبينهم مجلس الوزراء وفقا للزيادة الخامسة من هذا القانون .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بمجلد ما جاء فيها والاستعاضة عنه بما يلي . -

٣ - باستثناء ما جاء في اية قوانين اخرى سارية المفعول وحيث ما امكن لا يكلف اعضاء المجلس من وكلاء الوزارات بتمثيل الحكومة في عضوية اية شركة ومؤسسة عامة او خاصة اخرى .

المادة ٤ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بمجلد ما جاء فيها والاستعاضة عنه بما يلي

يعين الاعضاء من غير الموظفين بارادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات ويشترط ان يكونوا من ذوي الكفاءة والخبرة وان لا يكونوا من اعضاء مجلس الامة .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي على الوجه التالي . -

أ - بمجلد ما جاء فيها بعد كلمة (اختياره) والاستعاضة عنه بعبارة (بطريقة او اكثر من الطرق التالية) .

ب - باضافة البند (ج) التالي بعد البند (ب) منها . -

ج - ان يقوم بتنفيذها بواسطة اجهزة ينشؤها لهذا الغرض وتعمل تحت اشرافه

وفي هذه الحالة يحدد المجلس الاسس التي تعمل بموجبها هذه الاجهزة كل بحسب طبيعتها بما في ذلك مدى وطريقة اشراف المجلس عليها .

ج - باعادة ترقيم البند (ج) منها الى بند (د) وحذف عبارة (وفي كلتا الحالتين السابق ذكرهما) منه والاستعاضة عنها بعبارة (وفي كل الحالات السابق ذكرها) .

- ٤ -

نائب الرئيس : يتلى القانون رقم ٣٦ . . .

السيد مرتضى : . . . لي كلمة على هذا القانون

نائب الرئيس : تفضل

السيد مرتضى : ان مدة الامتياز البالغة خمسين عاما الممنوحة لشركة الباصات المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون المذكور كبيرة بالنسبة للاسباب الآتية : -

اولا - تطور وسائل النقل تطورا سريعا عاما بعد عام في انحاء العالم كافة بالدراسات والمبتكرات والاختراعات التي قد تكون احسن نوعا واكثر اتقانا وضمانا واقل كلفة من الوسائل الحالية .

ثانيا - ان مدة استهلاك الباصات والسيارات وما شابهها لا تزيد عن عشر سنوات ثم لا بد بعد ذلك من استبدالها .

ثالثا - تحدد اجور النقل بالنسبة الى الثمن الاجهزة والتكاليف وقيمة الاستهلاك والارباح وما الى ذلك من تفقات .

رابعا - ان انقاص مدة الامتياز من خمسين الى عشرين سنة مثلا يجعل الشركة ان تحسب حساب

انتهاء المدة ويحفزها الى تحسين وسائلها لتحصل على امتياز مجدد وفي مثل هذا التحسن مصلحة للمواطنين وجريا مع القواعد الاقتصادية والتطورات في وسائل سبل النقل ومواكبة لروح العصر وضمانا لمصلحة المتصفين على السواء ارى ان تعدل مدة الامتياز من خمسين سنة الى عشرين سنة على الاكثر كما ذكرت لان العالم يسير دوما الى الامام ، وبذلك نحقق تطبيق اصول القواعد الاقتصادية من جهة ومصلحة المواطنين من جهة اخرى تمشيا مع سنة التطور والارتقاء ومنعا للاستغلال والاحتكار .

نائب الرئيس : هذه الاتفاقية بين الحكومة والشركة ولا يجوز مناقشتها فقط المناقشة في مواد القانون

- اصوات : موافقين على القانون كما ورد -

نائب الرئيس : اذن يتلى القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ قانون بتصديق الامتياز الممنوح لشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة .

رقتلاه المقرر مادة مادة كما ورد من مجلس النواب وتليت الاتفاقية ووافق المجلس على كل مادة من القانون وعليه بمجموعه وعلى الاتفاقية (

وهذا نص القانون والاتفاقية بالشكل الذي سيحال به للحكومة :

مكتبة من الاصل

قانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٢

قانون موقت بتصديق الامتياز

الممنوح لشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون الموقت بتصديق الامتياز الممنوح لشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر اتفاقية الامتياز الموقعة بين الحكومة وشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة الملحق بها القانون صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ هذا القانون .

اتفاقية امتياز

موقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة في عمان

ما بين دولة رئيس الوزراء بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المعروفة بما يلي (بالحكومة) بموجب تفويض مجلس الوزراء العالي بقراره رقم (١٣٨١) تاريخ ١٩٦٢/٩/٨ .

واعضاء مجلس ادارة الشركة السادة رجب خشمان وعبد الحليم العلي وجميل الصالح بالنيابة عن مجلس ادارة شركة اتحاد باصات العاصمة المساهمة المحدودة في عمان المعروفة فيما يلي (بالشركة) بموجب تفويض مجلس الادارة بقراره رقم (٢٤) تاريخ ١٩٦٢/٩/١٥ .

بالنظر لما تقتضيه مصلحة البلاد من حصر وتوحيد جهاز تسيير الباصات على كافة الخطوط ضمن حدود امانة العاصمة وتنظيمها وتحسين وسائل النقل عليها بصورة تؤمن راحة المواطنين وحاجاتهم وتصبون اقتصاد البلاد وشرائها .

وبالنظر لما يستجيبه البلاد من فوائد باحداث هذا المشروع ، فقد اتفق على ما يلي :-

المادة ١ - تعني الكلمات والعبارات المدرجة ادناه كلما جرى استعمالها في هذه الاتفاقية ما يلي . -
تعني كلمة (المشروع) القيام بحصر وتوحيد جهاز تشغيل وتسيير الباصات على كافة الخطوط الواقعة ضمن حدود امانة العاصمة واقتناء الباصات الكافية لاغراض هذا الامتياز والاحتفاظ بها بحالة جيدة على الدوام ، وامتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لذلك ، والقيام بالاعمال والتصرفات المتعلقة بنقل الركاب بالباصات او اللازمة لهذا النقل ضمن منطقة الامتياز باستثناء سيارات الباص الخاصة كما عرفت بقانون النقل على الطرق .
تعني كلمة (الحكومة) رئيس الوزراء او من ينييه من الوزراء .
تعني كلمة (العاصمة) مدينة عمان .

تعني عبارة (منطقة الامتياز) الاراضي الواقعة ضمن حدود امانة العاصمة .
تعني عبارة (سلطة الترخيص) سلطة الترخيص بمقتضى قانون النقل على الطرق
تعني عبارة (القوة القاهرة) القضاء والقدر والعصيان والحرب والحريق والاضطرابات والثورات والعواصف والفيضانات والمد والصواعق والانفجارات والزلازل واي حدث اخر لا يمكن بصورة معقولة منعه او السيطرة عليه وتعني عبارة (سنة) سنة شمسية .

المادة ٢ - تمنح الحكومة الشركة امتيازاً لمدة خمسين عاماً تبدأ من تاريخ نشر هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية ويتناول الحقوق التالية . -

١ - حق تشغيل وتسيير الباصات على كافة الخطوط الواقعة ضمن منطقة الامتياز بما لا يتعارض مع قانون النقل على الطرق .

ب - حق امتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لاجمال الشركة وصيانة سياراتها وتشغيلها .

ج - حق القيام بكافة التصرفات والاعمال المتعلقة بنقل الركاب بالباصات واللازمة لنقلهم ضمن منطقة الامتياز .

المادة ٣ - يحصر في الشركة وحدها طول مدة الامتياز بهذا المشروع وحق تشغيل وتسيير الباصات على كافة الخطوط الواقعة ضمن منطقة الامتياز وامتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لها وصيانتها وتشغيلها ، ولا تسمح الحكومة لخلال سريان مدة الامتياز ومع مراعاة جميع احكامه لاي شخص اخر طبيعي او معنوي خلاف الشركة بصاحبة الامتياز القيام باعمال هذا المشروع او جزء منه على انه اذا ادخلت منطقة ما ضمن حدود امانة العاصمة وكانت عليها خطوط باصات ليحق لاصحاب هذه الخطوط ان يصبحوا مساهمين في الشركة بقيمة هذه الباصات والخطوط حسب ثقلوه لجنة مكونة من ثلاثة اشخاص يعين كل من اصحاب هذه الخطوط والشركة واحد منهم وتعين الحكومة الشخص الثالث ويزاد اجمال الشركة بهذا القدر من الرأسمال كما انه يحق للشركة واصحاب هذه الخطوط ان يتفقا بحيث يشترى الشركة هذه الخطوط والباصات التي يملكها اصحاب هذه الخطوط بالسعر الذي تقرره اللجنة المشار اليها اعلاه .

هكذا من الاصل

المادة ٤ - ١ تضمن الشركة تشغيل المشروع بكفاءة وعلى احسن وجه وبشكل يكفل تلبية حاجة سكان العاصمة باستمرار طوال مدة هذا الامتياز والقيام بصورة منتظمة ومرضية بتسيير الباصات الجيدة والمرحبة والكافية الى كافة جهات العاصمة التي تعينها سلطة الترخيص . كما تضمن صيانة تلك الباصات واستبدال «ايصبح غير صالح للعمل منها باصات جديدة حالاً . وتنفيد الشركة بشروط هذا الامتياز وبقانون النقل على الطرق وبساية تعديلات تطرأ عليه وبلائظمة والتعليقات الصادرة بموجبه

٢ - لا يجوز للشركة تسيير اية باصات على خطوطها مسالم تكن قد حصلت على موافقة مسبقة من سلطة الترخيص على نوع ومواصفات هذه الباصات وبحيث تكون خاضعة لكافة الشروط الواجب توفرها فيها بموجب قانون النقل على الطرق .

المادة ٥ - تقوم الشركة بإنشاء المحطات والمواقف للباصات على نفقتها وبناء على طلب سلطة الترخيص وامانة العاصمة وفق النماذج التي تقررها امانة العاصمة .

المادة ٦ - تمنح الحكومة الشركة وخص الاستيراد واذون العملة لاجل استيراد جميع السيارات والادوات وما تحتاج لاستيراده لعمال المشروع ، على انه لا يمكن للشركة ترخيص باصات جديدة الا بموافقة مسبقة من سلطة الترخيص .

المادة ٧ - ١ - تنفذ الشركة بما ورد في نظامها الداخلي واي تعديل يطرا عليه بموجب القانون وطبقاً لاحكام قانون الشركات ويكون لوزير الاقتصاد الوطني ووزير الداخلية وممثليها حق الاطلاع والكشف على دفاترها وحساباتها وعلى الشركة ان تحتفظ في جميع الاوقات طسوال مدة الامتياز في مكتبها الرئيسي بدفاتر وحسابات مرتبة بصورة اصولية يبين فيها جميع الواردات والنفقات الناتجة عن اعمالها وجميع موجوداتها والتزاماتها ومطلوباتها . ويكون الكشف والاطلاع على حسابات الشركة ودفاترها مباحاً في جميع الاوقات لوزير الاقتصاد الوطني او وزير الداخلية وممثليها المعيّنين خطياً لهذا الغرض وعلى الشركة ان تقدم للحكومة كل ما تطلب من معلومات وتقارير واحصائيات تتعلق بالمشروع . وللوزير اتخاذ اي اجراء يراه مناسباً لئلا يكمن ان المشروع يسير طبقاً لنصوص هذه الاتفاقية .

٢ - تعين الشركة مدققي حسابات يوافق عليهم وزير الاقتصاد الوطني لتدقيق وفحص حسابات الشركة وعلى مدققي الحسابات ان يقوموا بجميع الامور المترتبة عليهم بشأن تدقيق وفحص حسابات الشركة وان ينظموها مرة واحدة في كل سنة على الاقل الميزانية العامة مع لوائح الارباح والخسائر . وعلى الشركة ان تقدم الى وزير الاقتصاد الوطني نسخة من هذه البيانات مصدقة عليها من مدققي الحسابات .

٣ - تدفع الشركة خمسة بالمائة من ارباحها الصافية لإمانة العاصمة مقابل منحها هذا الامتياز وتدفع

هذه النسبة الى امانة العاصمة حال مصادقة الهيئة العامة على الميزانية السنوية للشركة وتدخل هذه القيمة كوارادات للامانة .

المادة ٨ - يتم تحديد تعريفه نقل الركاب على خطوط الشركة بموافقة وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة الترخيص وبالتشاور مع الشركة . وينظر في تعديل تلك التعريفه بين وقت واخر حسب مقتضيه الاوضاع . وللحكومة حق مراقبة تطبيق تلك التعريفه . ويجب ان لا تتجاوز نسبة الربح الموزعة على المساهمين قبل اقتطاع ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية او اية ضريبة محل محلها او محل اي منها (١٦٪) من القيمة الاسمية للاسهم مقبداً على اساس وحدات زمنية مدة كل منها خمس سنوات تبدأ الوحدة الاولى من تاريخ بداية اول سنة مالية للشركة . ولا تدخل اية نفقات رأسمالية ضمن النفقات التي يجري تنزيلها من الدخل القائم حين حساب نسبة الارباح .

المادة ٩ - لا يجوز للشركة ان تنقل او تزجر هذا الامتياز كله او جزء منه او ان تنصرف بأي حق غول اليها بموجبه دون ان تحصل على موافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٠ - يجوز للحكومة مع مراعاة احكام القوة القاهرة واجراء التجكيم الوارد في المادة الثانية عشرة من هذا الاتفاق ان تفسخ الامتياز بعد اخطار الشركة بذلك بحرياً لمدة ثلاثة اشهر ، وذلك عند وقوع احد الامور الآتية : -

أ - اذا صدر قرار قطعي بتصفية الشركة او فسخها .

ب - اذا وقع من الشركة اهمال او تباهون او مخالفة او تقصير في مراعاة نصوص هذا الاتفاق فعل الحكومة ان تحظر الشركة اخطاراً تطلب فيه ازالة اسباب الاهمال او التباهون او المخالفة او التقصير في الامر او الامور التي تعينها خلال مدة لا تتجاوز الستة اشهر فاذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما تطلب منها في الاخطار خلال تلك المدة ولم تستطع الشركة ان تقنع الحكومة ان ذلك التخلّف كان لاسباب مشروعة وانّه لم يكن بإمكانها تلافيا فحق للحكومة عندئذ ان تبلغ الشركة لحزوا فسخ الامتياز ولا يحق للشركة ان تطالب بأي تعويض عن اى عطل او ضرر او خسارة تكبدتها او يحتمل ان تكبدتها من جراء ذلك .

ج - اذا وهنت المشروع دون موافقة مجلس الوزراء .

اذا قررت الحكومة بمقتضى احكام هذه الاتفاقية فسخ الامتياز تبقى الشركة مسؤولة عن السير باعمال المشروع بشكل مرض الى ان يثبت في نصير المشروع . وللحكومة الحق في هذه الحال ان تتدخل بجميع الاجراءات التي تراها ضرورية وان تستعمل جميع اشغال الشركة ومعدلاتها وتستخدم موظفيها او تعين موظفين آخرين من اجل تأمين اغراض المشروع وذلك على نفقة الشركة وبالنسبة عنها

المادة ١١- يحق للحكومة او لادارة العاصمة المساهمة في اية نسبة ترتبها من رأسمال الشركة كما يحق لاي منها شراء المشروع او أي جزء منه في خلال مدة الامتياز على اساس القيمة الفعلية للمنشآت والمعدات وقت اتمام الاتفاق على الشراء . وتم عملية الشراء باتفاق الطرفين . واذا نشأ خلاف بين الطرفين حول تامين قيمة المشروع او أي جزء منه فتطبق نصوص التحكيم الواردة في هذه الاتفاقية .

المادة ١٢- توخيا للفائدة المرجوة من هذا الامتياز يجب ترجيح بيع اية اسهم جديدة تعرضها الشركة للبيع الى غير المساهمين السابقين في الشركة . وذلك بعرضها على الجمهور لمدة لا تقل عن شهرين كاملين من تاريخ اعلان الاكتتاب بتلك الاسهم في الصحف المحلية . ويجب في تلك الحال تعيين عدد الاسهم وقيمتها الاسمية وفي حالة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل غير المساهمين السابقين خلال المدة المذكورة فيحق عندئذ للمساهمين السابقين الاشتراك في تغطيتها .

المادة ١٣- عندما تنقضي مدة الامتياز يحق للشركة بموافقة الحكومة متابعة او تصفية اعمالها على الصورة التي تنفق واياها مع الحكومة . وعندما تقرر الحكومة فسخ هذا الامتياز للأسباب الواردة في هذه الاتفاقية فيحق للشركة ايضا بموافقة الحكومة متابعة او تصفية اعمالها على الصورة التي تنفق واياها مع الحكومة او بمقتضى قانون الشركات .

المادة ١٤- يجوز تبليغ كل اخطار او اشعار او اعلان تنقضي هذه الاتفاقية بتليفه للشركة بارساله بالبريد المسجل الى عنوان مكتبها الرئيسي . ويعتبر كل اخطار او اشعار او اعلان ارسل بهذه الطريقة انه بلغ للشركة .

المادة ١٥- تخضع الشركة وموظفوها لقانون النقل على الطرق من حيث المخالفات وباقي احكام ذلك القانون .

المادة ١٦- اذا وقع خلاف بين الفريقين بشأن تفسير او تطبيق اي نص من نصوص هذا الاتفاق او فيما يتعلق بأي قرار او اجراء يتخذه بمقتضاه ولم يكن من المستطاع تسويته بالاتفاق بين الفريقين ، يحال الخلاف الى محكم واحد يتفق عليه الفريقان او الى هيئة تحكيم يتتبع فيها كل فريق محكما واحدا مع محكم ثالث يتفق المحكمان على تعيينه ، واذا اختلف المحكمان في تعيين المحكم الثالث او اذا لم يعين احد الفريقين محكما عنه وعندها تعين المحكمة المختصة المحكم بمقتضى قوانين التحكيم ويجري التحكيم وفقا لاحكام هذا القانون .

- ٥ -

لأب الرئيس : يمل قانون الزراعة العام مادة مادة الموافقة عليه

(فلاهم المقرر مادة مادة كما ورد من مجلس النواب . ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه) :
وهذا نصه بالشكل الذي سينال به الى الحكومة :

قانون الزراعة العام المؤقت

رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تتولى وزارة الزراعة الشؤون التالية :-

أ - الدراسة الفنية للاراضي وتصنيف التربة وتحضير الخرائط العامة والتفصيلية لاصناف الاراضي المختلفة بالاستناد الى التحاليل الطبيعية والكياوية للتربة وطوبوغرافية الارض والمناخ وذلك من اجل ارشاد المزارعين الى افضل الطرق للاستفادة من اراضيهم .

ب - ارشاد المزارعين وحملهم على اتباع الطرق الصحيحة لحفظ التربة من الانجراف ومنع ضياع المياه واقامة السلاسل والكتوف الترابية والحراثة على خطوط الارتفاعات المتساوية والزراعات المتبادلة من المحاصيل وزراعة الاراضي الشديدة الانحدار بالاعشاب وغيرها .

ج - ارشاد القرويين والمزارعين الى اتباع الطرق المحسنة في الزراعة بمختلف فروعها .

د - المساهمة مع غيرها من المؤسسات العامة لزيادة الدخل الفردي ورفع مستوى الحياة الريفية بكتابة الوسائل ومن ذلك :-

١ - تأسيس النوادي الريفية لتعويد المزارعين على التعاون واتباع الطرق المحسنة في الزراعة عن طريق المشاريع القروية الصغيرة .

٢ - تشكيل لجان ارشادية قروية للتعاون مع المرشدين في كل ما من شأنه خدمة القرويين ورفع مستواهم واصلاح الريف الادرني بجهودهم المشتركة .

٣ - اقامة للمعارض الزراعية والاجتماعات الريفية والمسابقات بين المزارعين ومنح المكافآت العينية والمقدية .

هـ - اجراء التجارب والابحاث العلمية لتحديد احسن انواع البساتين والحيوانات واصنافها والنباتات والبلاد ، وتحقيقا لهذه الغاية اجراء ما يلي :

١ - تعيين الفنيين والاختصاصيين في مختلف الفروع الزراعية والتدريبهم

هكذا عند الاصل

- ٢ - انشاء وتجهيز المختبرات ومحطات التجارب الرئيسية والفرعية.
- ٣ - انشاء مراكز حكومية للبحوث الزراعية والعلمية المتعلقة بها .
- ٤ - تأسيس مكتبات علمية تحتوي على المراجع والكتب والمجلات العلمية الضرورية للبحث العلمي والثقافة الزراعية العامة .
- ٥ - تشكيل مجلس للبحوث العلمية الزراعية لتنسيق الابحاث العلمية الزراعية ودراسة طرق تمويلها والتعاون مع الهيئات والوزارات الاخرى المعنية بالتنمية الزراعية والاقتصادية لتطبيق نتائج البحث العلمي وتبادل المعلومات مع الهيئات المماثلة في الدول الاخرى .
- و - نشر الثقافة الزراعية الفنية والعملية بكافة الوسائل ومن ضمنها عقد الدورات التدريبية في المحطات والمستنبات ونشر المجلات العلمية والزراعية والنشرات الفنية والارشادية .
- ز - التعاون مع السلطات المختصة في مراقبة الصناعات الزراعية والثرثية والمعلبات والمجففات والالبان والمواد الغذائية والملف والاصمدة والعلاجات الزراعية .
- ح - دراسة انسب الطرق لاستغلال موارد المياه المتوفرة زراعيا .
- ط - حماية الثروة النباتية والحيوانية من الالوية والامراض والحشرات والمحافظة عليها واجراء التجارب للحصول على احسن طرق المحافظة وانسب للمواد لحماية وارشاد المزارعين الى ذلك .
- ي - حماية الثروة الحرجية وتنظيم استئجارها وتخرج المناطق المناسبة لها .
- ك - تزويد المزارعين والمؤسسات العامة بالغراس والبلود والتاج الحيواني مجانا او بمقابل .
- المادة ٣ - لووزير الزراعة ان يضع قرارات تنشر في الجريدة الرسمية ينظم فيها الشؤون التالية :-
- أ - تحديد وتعيين المساحات التي تزرع بالاشجار المثمرة والخضر والمحاصيل الحقلية والحرجيات وغيرها بعلا او تحت الري وذلك بالنسبة للمناخ ولسقوط الامطار وطوبوغرافية الارض وصلاحيه الموقع وطبيعة التربة وملائمتها لنوع الزراعة وتبعاً لظروف التسويق الداخلي والخارجي للمحاصيل ولسد حاجة البلاد عند الطوارئ ولاغراض التنظيم الاقتصادي للدخل القومي .
- ب - تعيين الاصناف الملائمة للمناطق المختلفة من الحبوب والمحاصيل الملقية والصناعية والخضر والاشجار المثمرة واصولها وغيرها من المزروعات وينظم طرق اكثارها ومراقبة انتاجها ووضع المواصفات اللازمة لكل صنف وكذلك اصدار الشهادات المقررة لمنتجي البلاد الحسن .

- ج - تشجيع المزارعين على استيراد انواع الآلات الزراعية الصالحة للعمل تحت الظروف المحلية .
- د - اخضاع التلقيح الاصطناعي للرقابة الفنية والبيطرية ضمن الشروط اللازمة .
- هـ - منع او تحديد ذبح اناث الاغنام وصغارها قبل بلوغها سناً ووزناً معينين .
- و - تعيين نماذج سجلات الانتاج الفردي للمواشي الحسنة والزام اصحابها باستعمالها .
- ز - اخضاع المواشي الحسنة ومتجاتها للمحوص البيطرية والكياوية .
- ح - منح الشهادات المتعلقة بالمواشي الحسنة وتعيين نماذجها بالاستناد الى تقارير خبراء وزارته .
- ط - التعاون مع الدوائر المختصة في تنظيم تسويق الحاصلات الزراعية من الناحية الفنية .
- ي - تنظيم تربية الحيوان وتعيين مواعيد زراعة المحاصيل الزراعية وطرق حصاها وجنيها .
- المادة ٤ - يتقيد المزارعون من اجل زيادة دخلهم بالدورة الزراعية التي يقرها لهم وزير الزراعة بالنسبة لطبيعة الارض وموقعها ومعدل سقوط الامطار وملائمة خواص التربة واحتمال اصابة المحاصيل بالامراض والحشرات .
- المادة ٥ - لووزير الزراعة ان ينشئ الاجهزة الفنية والادارية اللازمة لتنفيذ اغراض هذا القانون .
- المادة ٦ - يحق لووزير الزراعة تحديد اسعار المنتجات الزراعية والحيوانية الناتجة من محطات ومستنبات الوزاره وكذلك تحديد ثبات الاجور المتعلقة بالتحاليل المختبرية والتلقيح الاصطناعي وغيرها من الخدمات الزراعية .
- المادة ٧ - على الدوائر المختصة ان تراعي الشروط التي تقرها وزارة الزراعة لاستيراد الاصمدة والبلود الزراعية والعلاجات الاولية الزراعية والبيطرية .
- المادة ٨ - تؤسس المشاتل الزراعية بترخيص من وزارة الزراعة وحسب المواصفات التي تقرها .
- المادة ٩ - مع مراعاة ما ورد في المادة (٣) لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير الزراعة ان يضع الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .
- المادة ١٠ - يعاقب من يخالف احكام هذا القانون والانظمة والقرارات الصادرة بمقتضاها بالحبس حتى ثلاثة اشهر او بالغرامة حتى مائة دينار وللنحكمة ان تقرر مصادرة المواد المنشوشة وبالعاء الرخصة .
- المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير البديلة والزراعة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الاسباب الموجبة

ان الغاية من سن هذا القانون هي تمكين وزير الزراعة من اتخاذ كافة الوسائل المؤدية الى زيادة الانتاج الزراعي والحيواني وحسن تسويقه بما يؤدي الى زيادة دخل المزارعين وتحسين احوالهم والاقتصاد من الموارد الطبيعية الزراعية والمحافظة عليها وتنميتها فضلا عما يكون له من الأثر في تنظيم الانتاج الزراعي وحمايته .

مشروع

قانون الزراعة العام

رقم () لسنة ١٩٦١

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الزراعة العام لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تنوب وزارة الزراعة الشؤون التالية :-

أ - الدراسه الفنية للأراضي وتصنيف التربة وتحضير الخرائط العامة والتفصيلية لأصناف الأراضي المختلفة بالاستناد الى التحاليل الطبيعية والكماوية للتربة وطوبوغرافية الأرض والمناخ وذلك من أجل ارشاد المزارعين الى أفضل الطرق للاستفادة من اراضيهم .

ب - ارشاد المزارعين وحملهم على اتباع الطرق الصحية لحفظ التربة من الانجراف ومنع ضياع المياه واقامة السلاسل والكثوف الترابية والحراثة على خطوط الارتفاعات للتساوية (Contours) والزراعات المتبادله (Strip Cropping) من المحاصيل وزراعة الأراضي الشديدة الانحدار بالأشجار وغيرها .

ج - ارشاد القرويين والمزارعين الى اتباع الطرق المحسنة في الزراعة بمختلف فروعها ورفع مستوى الحياة الريفية بكافة الوسائل ومن ضمنها :-

١ - تأسيس النوادي الريفية للبنين والبنات لتعويدهم على التعاون واتباع الطرق المحسنة في الزراعة والتدبير المنزلي عن طريق المشاريع القروية الصغيرة .

٢ - تشكيل لجان ارشادية قروية بالتعاون مع المرشدين في كل ما من شأنه خدمة القرويين ورفع مستواهم وأصلاح الريف الأردني (بجهودهم المشتركة) .

٣ - اقامة المعارض الزراعية والأجتماعات الريفية والسابقات بين المزارعين وتمنح المكافآت العينية والتقديرية .

د - انشاء دائرة للبحث العلمي تقوم بالتجارب العلمية والحقلية والبيرواسات والخلصات الفيسية في جميع فروع الزراعة وتشمل ما يلي .

١ - تعيين الفنيين والأخصائيين في مختلف الفروع الزراعية وتدريبهم

٢ - انشاء وتجهيز المختبرات ومحطات التجارب الرئيسية والفرعية .

٣ - انشاء مراكز حكومية للبحوث الزراعية والعلمية المتعلقة بها .

٤ - تأسيس مكتبة علمية تحتوي على المراجع والكتب والمجلات العلمية الضرورية للبحث العلمي .

٥ - تشكيل مجلس قومي للبحوث العلمية الزراعية لتنسيق الابحاث العلمية الزراعية ودراسة طرق تمويلها والتعاون مع الهيئات والوزارات الاخرى المعنية بالتنمية الزراعية والاقتصادية لتطبيق نتائج البحث العلمي وتبادل المعلومات مع الهيئات المماثلة في الدول الاخرى .

هـ - نشر الثقافة الزراعية الفنية والعلمية بكافة الوسائل ومن ضمنها :

١ - انشاء المدارس الزراعية العلمية والثانوية والعالية .

٢ - عقد الدورات الدراسية والتدريبية في المحطات والمستنبات .

٣ - نشر المجلات العلمية والزراعية والنشرات الفنية والارشادية .

و - مراقبة الصناعات الزراعية والزيتية والمعلبات والمحففات والالبان والمواد الغذائية والعلف والاصمدة والمعالجات الزراعية ويشمل ذلك :

١ - تعريف هذه المواد ووضع مواصفاتها .

٢ - اجراء التفتيش على المنتجات المحلية والمستوردة لدى المتسجين وفي المراكز الجمركية وفي محلات البيع .

٣ - اخذ العينات وعمل التحاليل الكماوية والبكتريولوجية وغيرها لمعرفة تركيبها ومنع الغش والفساد فيها .

٤ - وضع بطاقات تعين اسم المادة ونوعها بالنسبة المثوية لما تحتوي عليه من المواد المفيدة .

٥ - انشاء المصانع النموذجية لأغراض تدريبية وصناعية .

المادة ٣ - لوزير الزراعة أن يضع قراراته تنشر في الجريدة الرسمية ينظم لها الشؤون التالية :

أ - تحديد وتعيين المساحات التي تزرع بالأشجار المثمرة والخضر والمحاصيل الحقلية والخرجيات وغيرها بغلا او تحت الري وذلك بالنسبة للمناخ ولسقوط الأمطار وطوبوغرافية الأرض وصلاحيه الموقع وطبيعة التربة وملاءمتها للزراعة وتبعاً لظروف التسويق الداخلي والخارجي للمحاصيل ولحد حاجة البلاد عند الطوارئ ولاغراض التنظيم الاقتصادي للدخل القومي .

ب - تعيين الاصناف الملائمة للمناطق المختلفة من الحبوب والمحاصيل الملقية والاصطناعية والخضر والأشجار المثمرة واصولها وغيرها من المزروعات وينظم طرق اكثارها ومراقبة انتاجها واستيرادها ووضع المواصفات اللازمة لكل صنف وكذلك اصدار المهادات المقررة لمختلف البذار المحسن .

ج - تحديد انواع الآلات الزراعية المستوردة بالنسبة لصلاحياتها للعمل تحت الظروف المحلية وله ان يلزم وكلاء ومستوردي هذه الآلات بالاحتفاظ بكميات كافية من قطع الغيار اللازمة لها وبانشاء مشاغل ثابتة او متنقلة لصيانة الآلات الزراعية التي يستوردونها .

د - اخضاع الفحول المستعملة في التلقيح الاصطناعي للرعاية الفنية والبيطرية ووضع الشروط اللازمة لتحضير السائل المنوي وتخزينه واستعماله وان يفرض رسوم لقاء تلقيح الحيوانات لدى مؤسسات وزارة الزراعة .

هـ - منع او تحديد ذبح اناث الأغنام او منع ذبح صغارها قبل بلوغها سناً ووزناً معينين .

و - تعيين نماذج سجلات الانتاج الفردي للمواشي المحسنة والزام اصحابها باستعمالها .

ز - اخضاع المواشي المحسنة ومستجانيها للفحوص البيطرية والكبائية .

ح - منح الشهادات المتعلقة بالمواشي المحسنة وتعيين نماذجها بالاستناد الى تقارير خبراء وزارته .

ط - الاشراف على تسويق المنتجات الزراعية ووضع الدرجات الفنية للخضار والفواكه الخلفة وفقاً للمواصفات الضرورية وتعيين طرق القطف والتعبئة والنقل .

المادة ٤ - يتقيد المزارعون بالدورة الزراعية التي يقرها لهم وزير الزراعة بالنسبة لطبيعة الارض وموقعها ومعدل سقوط الامطار وتحسين خواص التربة ومنع اصابة المحاصيل بالامراض والحشرات وزيادة دخل المزارع وغيرها من العوامل الاخرى .

المادة ٥ - لوزير الزراعة ان ينشيء الاجهزة الفنية والادارية اللازمة لتنفيذ اغراض هذا القانون .

المادة ٦ - لا يجوز ممارسة التجارة بالآلات والعلاجات والاسمدة والبذور الزراعية الا بترخيص من وزارة الزراعة .

المادة ٧ - تخضع كافة الجمعيات الزراعية وتقايات المهنيين الزراعية وكافة المؤسسات والمنظمات والائدية الزراعية الى رقابة وزير الزراعة .

المادة ٨ - مع مراعاة ما ورد في المادة (٣) لمجلس الوزراء بتنسيب من وزير الزراعة ان يضع انظمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٩ - يعاقب من يخالف احكام هذا القانون والانظمة والقرارات الصادرة بمقتضاه بالحبس حتى ثلاثة اشهر او بالغرامة حتى مائة دينار والمحكمة ان تقرر مصادرة المواد المنشوشة والغاء الرخصة .

المادة ١٠ - رئيس الوزراء ووزيرا العدلية والزراعة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ج)

نائب الرئيس : ناتي الآن لموضوع استكمال البحث في قانون الخدمة المدنية الموقت ، فارجو من معالي المقرر تلاوة القرار رقم (١٠) .

المقرر :

قرار رقم (١٠)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ بحضور اصحاب المعالي السادة المقرر صلاح طوقان ، فلاح المداحة ، علي المنداي وسعادة السيد الحاج فؤاد عبد الهادي ، ونظرت في القانون الموقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ قانون الخدمة المدنية ، وبعد دراسته ومناقشته من حيث مطابقة القانون لاحكام الدستور وجدت المادة ١٢٠ من الدستور قد نصت عن ان تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم الى الخ ... تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك ، وبما أن القانون المذكور يخالف نص المادة (١٢٠) المذكورة تقرر اللجنة توصية المجلس الكريم برفضه لخالفته للدستور .

اللجنة القانونية

المقرر (متابعاً)

هذا القرار كان قد صدر عن اللجنة القانونية في مجلس الاعيان السابق وهذه هي التوصية والامر الان معروض على المجلس الكريم ليرى رايه فيه . الأستاذ الشيخ الشقيطي : اذكر انه لم يمر في دورة من الدورات تعديل اي قانون لديوان الموظفين الا و قام مجلس الاعيان ملفتاً نظر الحكومة الى مخالفة القانون للدستور .

وكبت في مرات عديدة عضواً في إحدى الحكومات التي قدمت هذا القانون . وكنت تأخذني

كما تأخذ اية حكومة الاثقة لأن تراجع امام مجلس الاعيان وتصر على اخراج القوانين من مجلس الاعيان والان وقد وضع هذا البحث تحت نظر المجلس الكريم الى انه قبل ايام قليلة عمدت الحكومة الى تقديم سؤال الى المجلس العالي لتفسير الدستور واجتمعت المجلس العالي مرات عديدة واتفق الرأي - ان لم اقل بالاجماع اقول بالأغلبية - على انه مخالفة دستورية لا يجوز السكوت عليها ، وان على الحكومة ان تعدل الدستور اذ اردت الابقاء على ديوان الموظفين باسم قانون ، ولا ادري ماهي الاسباب التي دعت الى اجتماع زيد وعمرو ويبحثوا في ان تسحب الحكومة السؤال ؟! وسجبت الحكومة السؤال ، ولكني اقول لكم وانا احد اعضاء المجلس العالي لتفسير الدستور ان محبة التمييز بكامل اعضائها وثلاثة على الاقل من اعضاء مجلس الاعيان اتفقوا على انها مخالفة دستورية .

لذلك اربأ بالمجلس الكريم ان يوافق على مخالفة دستورية صريحة لا موجب لها . والامر بسيط جداً من ان تأخذ الحكومة الحاضرة راسها كما اخذت انا ايضاً وكما اخذت بيجت بك وتوفيق باشا رحمة الله عليه وميمر باشا .. المسألة مسألة تعديل الدستور تعديلاً بسيطاً وتترك مخالفة الدستورية ، لماذا تركب رؤوسنا ؟ فاذا رجعتنا الى الدستور نجد ان المادة ١٢٠ منه تقول بصراحة (بأنظمة) فلا داعي لهذا كله .

— ضجة —

وزير الانشاء والتعمير ووزير الدول للشؤون الرئاسة : ان هذه الحكومة — كما يظهر — ستكون اول حكومة تستزيد برغبة بحاجة الأستاذ فهي ليست مصرّة على هذه مخالفة الدستورية . وتترك للمجلس ان يتصرف بالطرق الدستورية او كل ما يجهها ان يثنى من امر هذا القانون اما سلباً او ايجابياً بالطرق الدستورية لا أكثر ولا اقل لانها في حاجة فائقة الى

هكذا عند الخط

انتهاء هذا الموضوع وهي لا تتمسك بالاصرار الذي كانت تصره الحكومات السابقة .

الاستاذ الشيخ الشفيقي : مع اني لا احب ان اشكر الحكومة ولكن لشكركم على هذا

الاستاذ الشيخ الجمهوري اعتقد بتاجيل هذا الموضوع . .

وزير الانشاء والتعمير ووزير الدولة لشؤون الرئاسة : دولة الرئيس

فيما يتعلق بالتأجيل .. ان امكن الواقع اننا على ابواب موازنة جديدة وتريد الحكومة في حدود امكان مجلس الامة بمجلسه ان ينهي من وضع هذا القانون على اعتبار مساعدة للحكومة ان تنظم موازنتها وفقاً لما ينتهي اليه اصوات : يقرجل

نائب الرئيس : هل يوافق المجلس على تاجيل البحث بهذا الموضوع جلسة قادمة (فوافق المجلس على التاجيل)

السيد الحديدي : وردت شكوى من احد موظفي وزارة الصحة واخرى من تجار الأغنام . نائب الرئيس : بحسب النظام ارجو ان تقدم الشكوى لرئاسة المجلس وعندها محال الى اللجنة المختصة .

٥ - الأسئلة والأجوبة

نائب الرئيس : تنال الأسئلة والأجوبة . (أ)

السكرتير العام بالوكالة :

دولة رئيس مجلس الاعيان الاكرم

يا صاحب الدولة ،

اقبل عدة سنوات شكلت دائرة اسمها دائرة سلطة المياه المركزية ، وهذه الدائرة تسمى بأنها

فتحت عدة آبار في مناطق المملكة ، ومع الأسف الشديد لم تفتح بئر واحد للتجربة في لواء عمان او في قضاء عمان . وبما انه يوجد عندنا قرى وهي دائماً بحاجة للماء ، والحكومة في كل سنة تصرف الوف الدنانير لشراء الماء لهذه القرى ومن جملة هذه القرى ، قرى المنطقة الشرقية ، أي صحاب ، والحشافية ، والمشيخة ، وقرى بني صخر وغيرهم .

ارجو دولتكم توجيه هذا السؤال الى دولة رئيس الوزراء الأفخم ليتفضل دولته باجابتني واجابة المجلس الكريم عن امكانية هذه الدائرة واستعدادها لتقديم خدماتها في القرى التي اشترت اليها . واقبلوا فائق التحية والاحترام .

١٩٦٣/١/١

عضو مجلس الاعيان

محمد المنور الحديدي

السكرتير العام بالوكالة : (متابعاً) وهذا هو الجواب .

الرقم - ٢٧/١/٢٧/اعيان

التاريخ - ١٩٦٣/٢/١٢

معالي رئيس مجلس الاعيان

اشارة لكتابكم رقم ٩/١٨/٣ تاريخ ١٩٦٣/١/٢ ارسل طياً نسخة من جواب مدير عام سلطة المياه المركزية رقم ٧٢٠/١/٨ تاريخ ١٩٦٣/٢/٣ على سؤال العين المحترم السيد محمد المنور الحديدي . واقبلوا فائق الاحترام .

عن رئيس الوزراء

٧٢٠/١/٨

١٩٦٣/٢/٣

دولة رئيس الوزراء الافخم

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٧/١/٢٧/اعيان ٤٦٧/ تاريخ ١٩٦٣/١/١٢ وكتاب العين المحترم

والاقتراحات هذه انما هي للمصلحة العامة ولا يجوز باي حال من الاحوال ان تهمل لانها تقدم في حينها والمجلس الكريم يتخذ ما يراه مناسباً . لا يا سيدي لا يوجد اي نص في النظام الداخلي لتسجيل الاقتراحات على جدول الاعمال للعين حتى السؤال وحتى الاقتراح باي جلسة من الجلسات ، ودولة الرئيس والاعضاء في الجلسة هم الذين يقررون فيها اذا كان ينظر في هذا الاقتراح او لا ينظر ، ولقد تقلعت بعدد من الاقتراحات للمصلحة العامة ، لا سيما واننا اعرف تمام العرف بان الحكومة يجهها ان تطلع على اقتراحات الاعيان لا سيما وهي على ابواب مناقشة الموازنة ودراستها .

نائب الرئيس : لا شك ان دولة الرئيس قد اطلع على الاقتراحات ولكن بسبب وعكة بسيطة الملت بدولته فتأجلت الى جلسة قادمة ، فاعتقد ان رجاءه الصدر مطلوبة .

والآن ارفع الجلسة وسيدلم الاعضاء الكرام عن موعد الجلسة القادمة في حينها .

(وارفقت الجلسة)

نائب رئيس مجلس الاعيان

بهجت النلهوني

مطبعة القوات المسلحة الأردنية

تعريف

- ١ - اعد ووبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام بالوكالة الاستاذ : نزار الوافي
- ٢ - قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : عدنان يعون ، خليل عصفور ، ناظم مرزوقي .
- ٣ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة : السيد وليد النجدادي .

هكذا حصل

وقائع العدد

- ١٠ -

- ١ -

لشرف بمقابلة دولة السيد سعيد باشا المفتي في مكتبه في الساعة الثانية عشرة والنصف ظهر هذا اليوم
سعادة السيد عبد الرحمن العقون مفير الجزائر في الاردن بناء على طلب السفير .
١٩٦٣/٢/١١

- ٢ -

برقية

تاريخ ١٩٦٣/٢/١٣
حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين العظم
باسمي وبالنيابة عن مجلس الاعيان ارفع بجلالتكم باحر واخلص التهانى بمناسبة عيد ميلاد صاحبة السمو
الملكي الاميرة عالية اعزكم الله وادامكم للمسلمين والعرب .

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

- ٣ -

برقية

تاريخ ١٩٦٣/٢/١٤
القصر الملكي

دولة السيد سعيد المفتي رئيس مجلس الاعيان - عمان
ثقتنا بمزيد التقدير تهنت دولتكم وزملائكم اعضاء مجلس الاعيان بعيد ميلاد ابنتنا الاميرة عالية واننا اذ
لبعث اليكم بجزيل شكرنا نتمنى لكم كل سعادة وتوفيق .

الحسين

القوانين الموقعة ومشاريع القوانين والاتفاقيات المرددة الى مجلس الامة السابع مع بيان المراحل التي وصلت اليها

أعمال مجلس الاعيان	أعمال مجلس النواب	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	رقم التسجيل	رقم التسلسل
١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥	٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٢ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع احوال بعض التعديلات عليه .	١- مشروع قانون تشريعية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ .	٥٢١	١
٢- بناء على طلب الحكومة بأجل النظر به قرار المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ المؤرخ على ١٩٦١/٢/١٤ الموافقة على تأجيل النظر به واضافه الى اللجنة القانونية لدراسة مرة اخرى وتقديم قرارها الى المجلس من جديد .	٣- اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع احوال بعض التعديلات .			
٣- قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٩ تأجيل النظر به ولا يزال اسم نظر المجلس .	٤- قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٩ تأجيل النظر به ولا يزال اسم نظر المجلس .			

١٩٦٣/٢/١٤

رقم الترتيب	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
٢	٥٣٦ مشروع قانون فرق الطلائع لسنة ٢٠	١ - بناء على طلب الحكومة الوارد على لسان معالي وزير التربية والتعليم بأعادة هذا المرسوم إلى الحكومة من أجل إدخال التعديلات والتعديلات عليه وتقديمه إلى المجلس بعد ذلك وافق المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الأولى للمقدمة بتاريخ ١٩٢٢/٧/٢٢ والواقعة على طلب الحكومة بأعادته إليها. وقاعد برفق كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٩٢٢/٧/٢٤ تاريخ ٧٨٤/٢١٥/٢ .	أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/٧/٩ لدراسته ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة.
٣	٥٤٤ قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ قانون الانتخاب لمجلس النواب .	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ٢٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثالثة للمقدمة تاريخ ٢٢/٢/٥ الموافق ١٩٢٢/١١/٨ تاريخ ١٩٢٢/١١/٨	أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/٧/٩ لدراسته ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة.
٤	٥٤٨ قانون مؤقت رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٠ معدل قانون الانتخاب لمجلس النواب .	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ٢٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثالثة للمقدمة تاريخ ٢٢/٢/٥ الموافق ١٩٢٢/١١/٨ تاريخ ١٩٢٢/١١/٨	أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/٧/٩ لدراسته ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة.
٥	٥٧٧ قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ معدل قانون الانتخاب لمجلس النواب .	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ٢٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثالثة للمقدمة تاريخ ٢٢/٢/٥ الموافق ١٩٢٢/١١/٨ تاريخ ١٩٢٢/١١/٨	أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/٧/٩ لدراسته ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة.

رقم الترتيب	اسم القانون أو المرسوم أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
٦	٥٨٥ قانون مؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٦١ قانون الخدمة المدنية .	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ٢٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثالثة للمقدمة تاريخ ٢٢/٢/٥ الموافق ١٩٢٢/١١/٨ تاريخ ١٩٢٢/١١/٨	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/٧/٩ لدراسته ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة.
٧	٥٨٨ قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ معدل قانون توسيع منطقة الاختيار للمرشح لشركة الكهرباء الأردنية للمساهمة في عمان .	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ٢٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثالثة للمقدمة تاريخ ٢٢/٢/٥ الموافق ١٩٢٢/١١/٨ تاريخ ١٩٢٢/١١/٨	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/٧/٩ لدراسته ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة.
٨	٥٩٤ مشروع قانون الخدمة المدنية المعدل لسنة ١٩٦١	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١١/٨ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ٢٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثالثة للمقدمة تاريخ ٢٢/٢/٥ الموافق ١٩٢٢/١١/٨ تاريخ ١٩٢٢/١١/٨	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/٧/٩ لدراسته ولا يزال قيد النظر لدى اللجنة.

٥٩٤ لسنة ١٩٦١

رقم	رقم	اسم القانون أو التشريع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
١	٥٥٥	مشروع قانون الإراعة العام لسنة ١٩٦١	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (١٠) المؤرخ في ٦٣/٢/٢ قرر المجلس في جلسته القائمة المنعقدة بتاريخ ٦٣/٢/٥ رفض مشروع هذا القانون ورفع إلى مجلس الأعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١٣ قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ رفض مشروع هذا القانون وأحيل إلى الحكومة.
١٠	٦٠١	مشروع قانون تمويل قانون اختيار الكهنة في القدس لسنة ١٩٦٢ .	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/٩ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة.	
١١	٦٠٥	مشروع قانون الحرف والصناعات الميكانيكية لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٩٦٢/٢/٢ قرر المجلس في جلسته القائمة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ الموافقة عليه كأمر من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١٣ قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ الموافقة عليه كأمر من مجلس النواب ورفع إلى الحكومة من أجل التصديق.
١٢	٦١٧	قانون موقت معمل قانون مجلس الاصهار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ٦٣/١/١٤ قرر المجلس في جلسته القائمة المنعقدة بتاريخ ٦٣/١/١٧ الموافقة عليه كأمر من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	

رقم	رقم	اسم القانون أو التشريع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
١٣	٦١٨	قانون الميراثات المبدل الوقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ٦٣/١/٩ قرر المجلس في جلسته القائمة المنعقدة بتاريخ ٦٣/١/١٢ الموافقة عليه كأمر من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان. ٣ - ورد كتاب من دولة رئيس مجلس الأعيان مرفق به القانون كما عدله مجلس الأعيان ٤ - قرر المجلس في جلسته القائمة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ أحالة كتاب دولة رئيس مجلس الأعيان مع القانون إلى اللجنة القانونية لدراسة التعديلات وتقديم تقرير حوالياً إلى المجلس ولا يزال قيد النظر للجنة.	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٣ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٦٣/١/١٩ قرر المجلس في جلسته القائمة المنعقدة بتاريخ ٦٣/١/٢٤ الموافقة عليه كأمر من مجلس النواب مع إحالة بعض التعديلات. وأعيد إلى مجلس النواب للنظر في تعديلات مجلس الأعيان.
١٤	٦٢٣	قانون تطبيق الضمان بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الأردنية المساهمة بالتطوير والوقت رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة.	
١٥	٦٢٣	قانون الخدمة المدنية المبدل الوقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة.	
١٦	٦٢٤	قانون ترميم موطي مجلس الاصهار المبرمجين الوقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة.	
١٧	٦٢٥	قانون قناة النور الشرقية الوقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة.	

١٩٦٢/١٢/٢٢

رقم الصفحة	رقم الصفحة	اسم القانون أو التشريع أو الاتفاقية	إعلان مجلس النواب	إعلان مجلس الأعيان
١٨	٦٢٧	قانون الشركات الموقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
١٩	٦٢٨	قانون الجلمة الإدارية الموقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٠	٦٢٩	قانون تغيير الأراضي المكموكة داخل مناطق البلديات الموقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٢٤ المجلس برفض القانون. ٣ - قرر المجلس في جلسته الثامنة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ تأجيل النظر به وإعσαقه إلى اللجنة القانونية مرة أخرى على راسه عدداً مع تدوي الحكومة وتقديم قرار جديد إلى المجلس ولا يزال قيد نظر اللجنة	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ في ١٩٦٣/٢/١٣ قرر المجلس في جلسته الخامسة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع إلى الحكومة من أجل التصديق.
٢١	٦٣٠	قانون موقت بصديق الاختيار للمنتخب لشركة إقتصاد باصات العاصمة السائمة المحدودة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٩) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	

رقم الصفحة	رقم الصفحة	اسم القانون أو التشريع أو الاتفاقية	إعلان مجلس النواب	إعلان مجلس الأعيان
٢٢	٦٣١	قانون الإضاءة المسام الموقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٧	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٣/٢/١٣ قرر المجلس في جلسته الخامسة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع إلى الحكومة من أجل التصديق.
٢٣	٦٣٣	قانون تنظيم الوزارة العامة الموقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٤	٦٣٤	قانون موقت مهمل القانون الاحتياط الموقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٧	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ لدراسه ولا يزال قيد نظر اللجنة.
٢٥	٦٣٧	قانون تسمية ديون المراضين الموقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٦	٦٣٨	قانون التصددين الموقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ لدراسه ولا يزال قيد نظر اللجنة.

١٩٦٣/٢/٩

رقم الجلسة	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٢٧	قانون جلس الوسط والارضاء للوقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢	أحيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للتقرير ولا يزال قيد دراسة اللجنة	اعمال جلس الاعيان
٢٨	قانون موقت مدفن قانون تعرضي موطني مجلس الاعمار رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢	أحيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للتقرير ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٢٩	قانون الخدمة المدنية المعدل الموقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢	أحيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للتقرير ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٠	قانون موقت (قانون تعديل الاتفاق بينا الحكومة ومركزي الحكومة) بشأن رقابة رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢	أحيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ للتقرير ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣١	مشروع القانون المعدل لقانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٢/١/٦٢ قرر للجلستي جلسة واحدة للتعلم بتاريخ ١٢/٢/٦٢ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١٣ قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.

كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.

رقم الجلسة	اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اعمال مجلس النواب	اعمال مجلس الاعيان
٣٢	مشروع القانون المعدل لقانون ادارة الغري لسنة ١٩٦٢	أحيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (١١) المؤرخ في ١٩٦٢/٢/٢٢ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٥ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ في ١٩٦٢/٢/٢٣ قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.
٣٣	مشروع قانون موقت (قانون تعديل الاتفاق بينا الحكومة ومركزي الحكومة) بشأن رقابة رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٢/١/٦٢ قرر للجلستي جلسة واحدة للتعلم بتاريخ ١٢/٢/٦٢ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١٣ قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.
٣٤	مشروع قانون تعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٢/١/٦٢ قرر للجلستي جلسة واحدة للتعلم بتاريخ ١٢/٢/٦٢ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١٣ قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.
٣٥	مشروع قانون تعديل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢	١ - أحيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٢/١/٦٢ قرر للجلستي جلسة واحدة للتعلم بتاريخ ١٢/٢/٦٢ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١٣ قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.
٣٦	مشروع قانون ضريبة المواتي لسنة ٦٣	١ - أحيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٢/١/٦٢ قرر للجلستي جلسة واحدة للتعلم بتاريخ ١٢/٢/٦٢ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٢/٢/١٣ قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢٠ الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ورفع الى الحكومة من اجل التصديق.

مكونا منه لأصل